مؤقت

مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

الجلسة ٤٤٩٨

الأربعاء، ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كولبي ....(النرويج)

الأعضاء: الاتحاد الروسي ....السيد لافروف
أيرلندا ....السيد كور
بلغاريا ....السيد تفروف
الجمهورية العربية السورية ....السيد وهبة
سنغافورة ....السيد محبوباني
الصين ....السيد جانغ يشان
غينيا ....السيد بوبكر ديالو
فرنسا ....السيد لفيت
الكاميرون ....السيد بلنغا – إبوتو
كولومبيا ....السيد ريباس
المكسيك ....السيدة لاخوس
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ....السيد إلدون
موريشيوس ....السيد غوكول
الولايات المتحدة الأمريكية ....السيد كننغهام

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

02-30601 (A)
0230601

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، و ١١٩٩ (١٩٩٨)، و ١٢٠٣ (١٩٩٨)، و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أعلم المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي إسبانيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يطلبان فيهما دعوتهما للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بدولة السيد نيبويشا تشوفيتش نائب رئيس وزراء جمهورية صربيا التي تشكل جزءا من يوغوسلافيا ورئيس مركز التنسيق التابع لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربيا لشؤون كوسوفو وميتوهيا.

بدعوة من الرئيس شغل السيد تشوفيتش (يوغوسلافيا) مقعدا على طاولة المجلس، وشغل السيد أرياس (إسبانيا) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة وإذا لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، إلى السيد هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد العنابي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، سيستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من السيد هادي العنابي الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام. وبعد الإحاطة الإعلامية، سأعطي الكلمة إلى الأعضاء.

أعطي السيد العنابي الكلمة.

السيد العنابي (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أقدم تقريرا عن آخر التطورات في كوسوفو منذ آخر إحاطة إعلامية قدمت لأعضاء المجلس في ٢٥ شباط/فبراير.

لقد كان هذا الشهر شهرا متصل الحركة بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وتم فيه إحراز تقدم بشأن المسائل التي تحظى بالأولوية والتي تم توضيحها للمجلس أثناء الإحاطة الإعلامية الأخيرة. وتتمثل أبرز الإنجازات في تشكيل حكومة بعد عدة شهور من الجمود ونقل من تبقى من سجناء كوسوفو الألبان المعروفين المحتجزين في السجون الصربية إلى كوسوفو يوم أمس.

وقد تُوجت الجهود التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لتشجيع التوصل إلى اتفاق سياسي بين الأحزاب الألبانية الرئيسية الثلاثة في كوسوفو في ٢٨ شباط/فبراير بالتوصل إلى اتفاق على تشكيل حكومة ائتلافية برئاسة السيد بيرم رجب من حزب كوسوفو

الديمقراطي. وقد قدم هذا الاتفاق السيد إبراهيم روغوفا من رابطة كوسوفو الديمقراطية كرئيس وخصص أربع وزارات لرابطة كوسوفو الديمقراطية ووزارتين لكل من حزب كوسوفو الديمقراطي والتحالف من أجل مستقبل كوسوفو.

ويذكر أعضاء المجلس أن الإطار الدستوري، بالإضافة إلى هذا التوزيع للوزارات بموجب اتفاق الائتلاف، يحتفظ بوزارة واحدة لصرب كوسوفو وبوزارة واحدة لجالية من الأقليات الأخرى. وتم شغل هذه الوزارة الأخيرة بعضو من ائتلاف البشناق/ غوراني فاتان، الذي يحتفظ بأربعة مقاعد في الجمعية.

لكن من سوء الحظ، أن ائتلاف عودة صرب كوسوفو (بوفراتاك) لم يتقدم حتى الآن بمرشح وزاري. ومع ذلك، فإن الممثل الخاص للأمين العام، السيد مايكل شتاينر، يأمل أن يحدث هذا قريبا. وقد رحبنا بأن السيد تشوفيتش، الذي يسعدنا أن نراه حاضرا معنا اليوم، قد صرح في ٢٨ شباط/فبراير، عندما تم التوصل إلى اتفاق بشأن الحكومة الائتلافية، في مقابلة مع أجهزة الإعلام الصربية، بأنه شعر بالتفاؤل نتيجة لهذا الاتفاق الذي يكفل نهجا مساويا في التعامل مع جميع الجاليات في كوسوفو وأن بوفراتاك يتوقع الحصول على مقعد واحد على الأقل في الحكومة المستقبلية لكوسوفو.

وتمت المصادقة على اتفاق الائتلاف في ٤ آذار/مارس بأكثر من أغلبية ثلثي جمعية كوسوفو. وقد شارك الأعضاء الصرب في جمعية كوسوفو في التصويت، بالرغم من أنهم صوتوا بالامتناع. وقد أدت الموافقة على الاتفاق إلى انتخاب رئيس كوسوفو، ورئيس الوزراء والوزراء الذين رشحتهم الأحزاب. وتم إقرار العضوين المتبقيين في هيئة رئاسة الجمعية اللذين قدمهما حزب كوسوفو الديمقراطي بتصويت منفصل، مما يكمل المجموعة إلى تسعة أعضاء.

وقبل فترة قليلة من اجتماع الجمعية، قدمت ادعاءات ذات طابع جدي ضد رجب، رئيس الوزراء المعين. وقد قامت الشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وقوة كوسوفو بالتحقيق في هذه الادعاءات وتبين أنها لا أساس لها من الصحة.

وهذه الاتهامات لا تساعد على بناء الثقة والعلاقات العملية بين الطوائف في المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي.

وفي أعقاب تصديق الجمعية على انتخاب الرئيس وتشكل الحكومة، أدلى كل من الرئيس روغوفا ورئيس الوزراء رجب، ببيانين للصحافة حول عدة موضوعات ومنها موضوع الاستقلال. وتكلم السيد شتينر مع السيد روغوفا والسيد رجب بعد الإدلاء ببياناتهما بوقت قصير، وأكد لهما أن هذه الملاحظات ليست مفيدة وشدد على أن مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو يجب أن تركز على هذه المجالات التي نقلت إليها عن طريق الإطار الدستوري.

وكما ذكرت، فإن تحالف العودة لم يحدد مرشحا لوزارة الزراعة والحراجة والتنمية الريفية المخصصة له. والحق أنه اشترط لموافقته على الاشتراك في الحكومة تخصيص وزارة إضافية لصرب كوسوفو - وهو وزارة العودة، وهو مجال مخصص للممثل الخاص للأمين العامة بموجب الإطار الدستوري. وقد سعى السيد شتينر لتلبية مطالب صرب كوسوفو والتشجيع على مشاركتهم البناءة من خلال بدائل خلاقة لإقامة وزارة فعلية.

واجتمع مع تحالف العودة في ١٩ آذار/مارس وعرض صفقة تتضمن إنشاء منصب لمساعد وزير لتنسيق العودة وشؤون الطائفة في إطار مكتب رئيس الوزراء. وقد عرض السيد شتينر أيضا إنشاء منصب استشاري لصرب كوسوفو في مكتب بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو للعودة

والطوائف. وقد شعر تحالف العودة بالتشجيع لعرض السيد شتينر لتعيين صربي مؤهل للوزارة المخصصة لهم وعدم تجاهل فرصة المشاركة في الخدمة المدنية، حيث توجد مئات المناصب للصرب المؤهلين ما زال يتعين شغلها. ونأمل أملا صادقا في أن يتمكن تحالف العودة من تسوية مصاعبهم الداخلية وأن يقبل عرض السيد شتينر المقدم له. والحق أنه لشيء معيب أن يحرم الصرب أنفسهم من فرصة المشاركة في الحكومة، بعد كل هذه الجهود التي بذلت من كل الأطراف.

واجتمع السيد شتينر أيضا مع تحالف العودة بالأمس ٢٦ آذار/مارس، لمواصلة النقاش حول مشاركة صرب كوسوفو في الحكومة. واستجابة لإصرار التحالف على إنشاء حقيبة وزارية إضافية خارج النطاق الدستوري للعودة، أوضح السيد شتينر أن ذلك يتعارض مع الإطار الدستوري ليس فقط لأنه لا يوجد أساس قانوني لإقامة وزارة خارج نطاق الحكومة المؤقتة، وإنما لأن مسألة العودة هي مسؤولية خاصة مخولة للمجتمع الدولي وتقع في نطاق السلطات المخصصة للممثل الخاص للأمين العام، ومن ثم لا يمكن تخويلها لمؤسسات الحكم الذاتي. ويعتزم الممثل الخاص أن يواصل بنشاط جهوده لإشراك صرب كوسوفو في مؤسسات الحكومة وإيجاد حل في سياق الإطار الدستوري. وسيرحب السيد شتينر بالطبع بتأييد المجلس في هذا السياق.

والآن وقد شُكلت الحكومة، فقد بدأ نقل السلطة بالفعل. فالإدارات الانتقالية حولت إلى وزارات، والمؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي يجب أن تبدأ العمل الآن في ممارسة الحكم حقيقة. وقد اجتمعت الحكومة للمرة الأولى في ١٥ آذار/مارس ومرة أخرى في ٢٢ آذار/مارس وحثها رئيس الوزراء رجب على العمل معا لصالح جميع الطوائف في كوسوفو. وتركز النقاش على أولوية كل وزارة، بغية رسم خطة للحكومة. وتعمل الوزارات حاليا على إنشاء مكاتبها وتعيين أعضاء الخدمة المدنية، بما فيهم أعضاء من طوائف الأقليات. وقد اجتمع السيد رجب وبعض وزراءه بالفعل مع ممثلي المؤسسات المالية الدولية والمانحين لحثهم على مواصلة دعم كوسوفو.

وفي ٢٠ آذار/مارس تناول السيد شتينر وقائد قوة كوسوفو الجنرال فالنتين، طعام الغداء مع رئيس كوسوفو، ورئيس وزراءها ورئيس الجمعية. واتفق على أن هذه الصيغة التي سُميت ''٢+٣'' ستستخدم بشكل منتظم لمعالجة المسائل السياسية وحل المشاكل بشكل غير رسمي.

ويدرب أعضاء في جمعية كوسوفو من خلال مبادرة دعم الجمعية، التي أنشأها عنصر بناء المؤسسات التابع للبعثة، لتوفير التدريب في مجالات من قبيل أخلاقيات التشريع والإشراف على المؤسسات التنفيذية. وقد شعرت البعثة أيضا بالتشجيع للاهتمام الكبير الذي أبداه أعضاء المجتمع المدني في كوسوفو في بدء الحوار مع المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي. وفي ٧ آذار/مارس، اتفق زعماء منظمات غير حكومية كبرى على العمل مع عنصر بناء المؤسسات على إقامة مجلس استشاري مؤلف من زعماء المنظمات غير الحكومية وتعزيز الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في عمليات التشريع وصنع السياسات.

وتتمثل الأولوية الأساسية في القطاع الاقتصادي في خلق الوظائف. فما زال المستوى المرتفع من البطالة، وخاصة بين الشباب، مستقرا عند معدل ٥٠ في المائة، وهو يشكل تهديدا محتملا للاستقرار في كوسوفو. وينظر إلى الخصخصة على أنها وسيلة مهمة لتوليد التنمية الاقتصادية، وتعمل البعثة جاهدة من أجل تهيئة بيئة مواتية يمكن للخصخصة أن تتقدم فيها.

وقد تحسنت الحالة الأمنية العامة في الشهر الماضي، ومعدل جرائم القتل في انخفاض. ولم تحدث في كوسوفو

سوى ١٦٠ جريمة قتل في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير و ١١ آذار/مارس من هذا العام، وإذا استمر هذا المعدل – على الرغم من ارتفاعه – فإن شرطة البعثة تتوقع أن يكون عدد جرائم القتل هذا العام أقل منه في العامين الماضيين، عندما وصل العدد، للأسف، إلى ٢٥٠ جريمة قتل في عام ٢٠٠٠ و ١٣٦ جريمة قتل في عام ٢٠٠١.

ولكن الهجمات على طوائف الأقليات ظلت مستمرة، بالرغم من أن تواترها في بعض المناطق كان أقل مما كان عليه في الشهور الماضية. فقد أثر وجود الشرطة بشكل مكثف، وحظر التجول في مناطق الاضطرابات وبعض الاعتقالات على حالة الجرائم. وعموما، ترى البعثة أن حرية التحرك قد تحسنت وخاصة في منطقة غنيالين، حيث بدا أن هناك تحركا مستقلا لصرب كوسوفو عبر المنطقة.

وقد تولى مفوض شرطة البعثة السيد ستيفان فيلر من ألمانيا سلطاته في ١٥ آذار/مارس والسيد فيلر، كما يعرف أعضاء المجلس، ليس حديث عهد بالبعثة، فقد عمل نائبا لمفوض الشرطة حتى أيار/مايو من العام الماضي. وإننا نرحب بتواصل الخبرة الذي سيحققه تعيينه في البعثة.

وثمة مبادرة هامة أخرى جارية حاليا وهي مبادرة العفو الثاني الذي يتعلق بالأسلحة، والذي بدأ في ١٥ آذار/مارس وسيستمر حتى ١٥ نيسان/أبريل. وهذا ثاني عفو تقوم به شرطة البعثة وقوة كوسوفو. وربما يذكر المجلس أن العفو الأول صدر في حزيران/يونيه الماضي قبل سريان النظام ٢٠٠١/٧ المتعلق بحيازة الأسلحة في كوسوفو. ويتفق العفو الثاني مع تشكيل الحكومة، والتي أيدت تماما في أول اجتماع في ١٥ آذار/مارس الجهد الرامي لتخفيض عدد الأسلحة التي تُتداول في كوسوفو.

وقد أُحرز تقدم في مكافحة الجريمة المنظمة من خلال الإعلان ٢٠٠٢/٦ الصادر في ١٨ آذار/مارس، بشأن التدابير السرية والفنية للمراقبة والتحقيق.

وهذه القاعدة تستهدف تعزيز القدرة على التحقيق والملاحقة الجنائية فيما يتصل بقضايا الجريمة المنظمة بتمكين رجال الشرطة والنيابة من استعمال أنواع مختلفة من الأنشطة السرية. وتمّت خطوة أخرى هامة بإنشاء وحدة في وزارة العدل، للتعامل مع المعلومات والعمليات الحساسة، في نهاية شباط/فبراير. ومن الوظائف الهامة لهذه الوحدة تحويل المعلومات الاستخبارية إلى أدلة يمكن استخدامها في المحكمة.

وفيما يتصل بعمليات العودة، يقوم مكتب بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو المعني بالعودة والجماعات، حاليا، بالتخطيط لعمليات العودة إلى ٢٥ من المواقع المختلفة في جميع أنحاء كوسوفو. وتجتمع الأفرقة العاملة المحلية والإقليمية، بصورة منتظمة في أنحاء كوسوفو للتوصل إلى توافق في الآراء بين جميع أصحاب المصلحة – بما في ذلك الجماعة الألبانية التي تكوّن الأغلبية في كوسوفو – بشأن العودة، والتخطيط لمشاريع محددة. وأنجز تقدير شامل للأضرار في ٦٦ موقعا من المواقع المحتملة للعودة، ووجد أن الأضرار اللاحقة بالممتلكات والهياكل الأساسية ذات الصلة، أضرار بالغة، وأنها ستتطلب مساعدات مالية كبيرة من أجل جهود التعمير.

وتعتبر تدابير بناء الثقة الرامية إلى تشجيع المصالحة وتهيئة مناخ مؤات للعودة جزءا هاما من عملية التخطيط للعودة، بطبيعة الحال. وهناك عدة مشاريع للمصالحة في البلديات المختلطة، مثل كامنيكا، وستربس، حيث بدأ مشروع للشباب المتعددي الأعراق. وقد جمع عنصر بناء المؤسسات لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بين ممثلي المجتمع المدني لألبان كوسوفو والمنظمات غير الحكومية من صربيا لإقامة حوار مدني وبناء الثقة. وجرت عملية مماثلة بجلب الصحفيين من ألبان كوسوفو لزيارة مكاتب وسائط الإعلام في بلغراد بغية تشجيع التفاهم والتعاون.

وتشمل أي عملية شاملة للعودة تمهيد الطريق للعودة، إلى جانب إيجاد آليات فعالة للسماح للجماعات المعنية بالمشاركة في العملية. ويأمل السيد شتاينر قبول هذا النهج الشامل الذي عرضه على صرب كوسوفو، ذلك أن مشاركة جميع الجماعات بصورة نشطة تعتبر أساسا لنجاح عملية العودة.

وقد أكد الممثل الخاص أن التعاون مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية سيظل محددا بالوثيقة المشتركة من خلال الفريق العامل الرفيع المستوى. وقد شهد الشهر الماضي نشاطا كبيرا في الفريقين الفرعيين التابعين للفريق العامل الرفيع المستوى والمعنيين بالشرطة والتعاون القضائي، على التوالي.

وقد انتهت المفاوضات المطولة بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والسيد كوفيتش نهاية موفقة أمس، بنقل ١٤٦ من المحتجزين من ألبان كوسوفو من صربيا. وكان الرقم الأول المذكور ١٥٣، ولكن عرف أثناء عملية النقل أن ٧ من المحتجزين قد سبق الإفراج عنهم. ويشعر السيد شتاينر بالارتياح الشديد لأن جميع المحتجزين الألبان المعروفين الذين كانوا يرغبون في العودة إلى كوسوفو قد تمكنوا من ذلك، في الوقت الحالي. وقد سبق النقل تسليم السلطات الصربية لملفات المحكمة الخاصة بأغلب باقي المحتجزين.

وقد نظر في هذه الملفات المسؤولون في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بما في ذلك القضاة الدوليون. وقرر الاستعراض القضائي أن عددا ملحوظا من المحتجزين قد أدينوا دون سند قانوني، وأبلغت هذه المعلومات إلى السلطات الصربية. وبناء على ذلك، أُطلق سراح معظم السجناء الذين أُدينوا لأسباب متصلة بأنشطة جرت أثناء الصراع في كوسوفو، خلال ٢٤ ساعة من عودتهم إلى كوسوفو. ووجد أن عددا أقل من المحتجزين أدين لأسباب قانونية، وسوف ينفذون أحكام السجن الصادرة ضدهم في كوسوفو. وكانت ملفات القضايا الخاصة بباقي المحتجزين غير كاملة؛ وسيستمر احتجازهم إلى أن يتم العثور على سجلاتهم أو يصدر قرار بعدم إمكانية العثور عليها.

وتمت خطوة أخرى في سبيل التعاون بالقيام بالزيارة الأولى المشتركة - في ١٣ آذار/مارس - إلى مركز احتجاز غير قانوني مزعوم في كوسوفو، عملا بالبروتوكول الخاص بأفرقة التحقق المشتركة المعنية بالسجون الخفية. وقد أكدت الزيارة أن ذلك الموقع هو، بالفعل، معهد للأمراض العقلية تديره وزارة الصحة.

وفيما يتصل بالعلاقات مع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، اجتمع السيد شتاينر بالرئيس تراجكوفسكي في سكوبي، يوم ١٨ آذار/مارس. وحققت الزيارة اتفاقين هامين، يتصل أولهما بإنشاء لجنة خبراء مشتركة لدراسة الحالة العملية على أرض الواقع الناتجة عن اتفاق ترسيم الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. ومنحت حكومة كوسوفو دعمها الكامل لجهود السيد شتاينر المبذولة للحد من عمليات التوتر في منطقة الحدود بالتصدي لهذه المشاكل العملية، وأعربت عن استعدادها للاشتراك في لجنة الخبراء المشتركة المقررة.

ثانيا، تم التوصل إلى اتفاق بشأن ضرورة المبادرة بتعاون بين الشرطة بغرض وضع مذكرة تفاهم للتصدي لمنع الجريمة بصورة شاملة ومكافحة الجريمة المنظمة.

ختاما، أود أن أذكِّر بأن الأسابيع الستة التي مضت منذ وصول السيد شتاينر إلى كوسوفو في ١٤ شباط/فبراير، تميزت بالنشاط، كما يرى أعضاء المجلس. ونتيجة لمعرفته الوثيقة بالبعثة وبأهم العناصر الفاعلة المحلية على أرض الواقع،

خلص إلى أنه يلزم وضع مجموعة مشتركة من المعايير المحددة تكون بمثابة غايات مستهدفة في المجالات الرئيسية، حتى تتمكن مؤسسات الحكم الذاتي المؤقت الوليدة من تركيز الاهتمام على المهام القادمة، وتستطيع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وضع خطة تفصيلية لنشاطها. ويجري العمل على تحديد المعايير الواقعية التي يمكن وضعها، وسنُبقي المجلس على علم بالتقدم المحرز.

وإني متأكد من أن المجلس سيشترك مع بعثة الأمم المتحدة في الترحيب بصورة خاصة بأنباء نقل المحتجزين من ألبان كوسوفو إلى كوسوفو حاليا. لقد كانت هذه المسألة المشحونة بالمشاعر تمثل عقبة في سبيل المصالحة منذ أنشئت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونأمل في أن يتم التوصل إلى حل لهذه المسألة بشكل يعزز سيادة القانون، مع استمرار التزام البعثة بتحديد مصير الأشخاص المفقودين، سيعزز التعاون فيما بين الجماعات فيما تتولى حكومة كوسوفو المهام الشاقة للحكم الذاتي المؤقت.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد نيبوجسا كوفيتش، نائب رئيس وزراء جمهورية صربيا اليوغوسلافية ورئيس مركز تنسيق جمهورية يوغوسلافيا المتحدة وجمهورية صربيا لكوسوفو وميتوهيا.

السيد كوفيتش (يوغوسلافيا) (تكلم بالصربية، وقدم الوفد الترجمة الشفوية بالانكليزية): قبل أن أبدأ تعليقاتي بشأن كوسوفو، أود أن أقدم للمجلس استكمالا موجزا عن الحالة في جنوب صربيا. وقد أعددت إحاطة أكثر تفصيلا لاستعراض الموقف. ونواصل تدعيم عملية المصالحة في جنوب صربيا بفضل دعم ومساعدة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والوجود الأمني الدولي (KFOR) وعدد كبير من البلدان الممثَّلة هنا، على أساس ثنائي. وتحقيقا لهذه الغاية، أود تقديم قائمة بآخر ما اتُخذ من تدابير بناء الثقة في هذه العملية.

وتلقّى أكثر من ٣٤٥ مجندا، بينهم ٢١٣ من ذوي الأصول الألبانية و ٢٣ امرأة، تدريبا بمساعدة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وعيِّنوا للعمل في جنوب صربيا كأفراد قوة شرطة متعددة الأعراق. وأنفقت الحكومة الصربية أكثر من ٠٠٠ ٨٨٢ ١٦ دولار على مختلف مشاريع الهياكل الأساسية في سنة ٢٠٠١، وتخطط لإنفاق ٠٠٠ ٠٠٠ ١٠ دولار أخرى هذه السنة. هذا بالإضافة إلى المساعدة الكبيرة التي قدمتها البلدان الأخرى. وعُيِّن موعد إجراء الانتخابات البلدية ليكون ١٥ و ١٦ حزيران/يونيه. وسحبنا ٢٨٢ ١٢ من جنود الوحدات الخاصة من الإقليم عندما استعيد السلام. وهناك حرية كاملة في الحركة وأمن تام. وكُثف إدماج ممثلي الطائفتين الألبانية والروما في مؤسسات الدولة. ونُفذ العفو العام وإلغاء الأحكام الصادرة تنفيذا تاما. وستُسحب الوحدات العسكرية من مبنى المدرسة في بويانوفاك ومن مصنع الأحذية في بريسيفو قبل حلول ١٥ نيسان/أبريل. وعاد ٩٨٢ ٨ من ذوي الأصول الألبانية المشردين داخليا إلى ديارهم في جنوب صربيا، بينما تم حل مشاكل الألبان لإتاحة الاعتراف الكامل بشهاداتهم الصادرة في كوسوفو وميتوهيا.

ومع ذلك لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. إذ يجب علينا الاستمرار في تحسين الهياكل الأساسية، ولا سيما للعائدين من اللاجئين والمشردين داخليا، وينبغي أن نزيد من إمكانيات فرص العمل للجميع. ونحتاج إلى المساعدة المستمرة من المجلس على تلك المسائل وغيرها.

وأود أن أتطرق بإيجاز لمقدونيا. وقد ظللت على اتصال متواتر بقادة مقدونيا وقدمت إليهم المشورة وشجعتهم على أساس النموذج الذي أنشأناه معاً بالنسبة لجنوب صربيا.

وإذ أنتقل إلى كوسوفو وميتوهيا، فإن أهم نقطة أود إبرازها هي أننا حاليا في سباق مع الزمن. فهناك قوتان

مختلفتان ستدفعان بقوة أكثر فأكثر من أجل التوصل إلى حل نهائي لكوسوفو وميتوهيا: ذوو الأصول الألبانية من كوسوفو وميتوهيا و، لأسباب منفصلة، المجتمع الدولي، الذي أصبح يشعر بالإرهاق من استثمار الموارد والطاقة في منطقة البلقان. وإذا كان هناك شك في هذه العبارة الأخيرة، لا يحتاج المرء إلا إلى النظر في الانخفاض الحاد في التمويل المتعلق باللاجئين في منطقة البلقان للسنة المقبلة أو التصريحات الصادرة عن مختلف البلدان المساهمة بقوات عن سحب جميع قواتها أو جزء منها.

وأعتقد اعتقادا راسخا بأن لدينا وقتا أقل مما يظن معظمنا أو يريد للإعداد لهذا الحل النهائي، ولذا فإن كل يوم يؤخذ في الاعتبار. وأعتقد شخصيا أننا ما لم نحرز تقدما رئيسيا بشأن المسائل الرئيسية في هذه السنة بالذات، فسنواجه مشاكل هائلة.

وهناك مهمتان مرتبطتان في كوسوفو وميتوهيا: بناء المؤسسات وبناء مجتمع متعدد الأعراق حقا. ولأسباب بديهية، سأركز في ملاحظاتي على الأخيرة أكثر من الأولى، على الرغم من أن الاثنتين لهما أهمية بالغة للنجاح الفعلي.

وعلى خلاف حالة الطوائف العرقية في البوسنة، لم يقدم إلى صرب كوسوفو على الإطلاق أيّما تأكيد على أن لغتهم، وثقافتهم، وديانتهم أو طريقة حياتهم ستبقى بالتأكيد وتزدهر في كوسوفو وميتوهيا. بل على العكس تماما، فإن كل شيء يتوقف على هوى أو حُسن نية بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو أو قوة كوسوفو، بلا ضمان على الإطلاق للمستقبل. وهذا خلل بالغ الخطورة تماما، لأنه ما من شيء يراه الآن صرب كوسوفو وميتوهيا يمكن أن يبعث فيهم شعورا بالارتياح إزاء مستقبلهم. فحرية الحركة خارج بضعة جيوب مستحيلة تماما، وعودة اللاجئين غير موجودة تقريبا ويتخلل مناخ من العنف حتى الهواء الذي يتنفسه الصرب. وهناك من سيقولون إن الحالة في تحسُّن. ويجب عدم تصديقهم. فكل ما في الأمر أن الصرب وأفراد الأقليات الأخرى قد تعلموا قواعد اللعبة وكيف يبقون بمنأى عن الخطر.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، وقَّعتُ مع الممثل الخاص هايكيروب وثيقة مشتركة تحدد كيف نعمل معا على تحسين الحالة في كوسوفو وميتوهيا. واعتقد أن الأمر الأساسي لمستقبلنا المشترك هو التنفيذ الكامل لذلك الاتفاق بحسن نية وبأقصى طاقة ممكنة. وهذا يشمل القيام بدفعة رئيسية هذه السنة بشأن عودة اللاجئين؛ ومواجهة المتطرفين على جميع الأطراف؛ والإصرار على أن تكون هناك حرية حقيقية في الحركة في جميع أرجاء كوسوفو وميتوهيا؛ والعمل بكد على تمكين المؤسسات من أداء عملها؛ ومحاولة تقديم بيانات عن المفقودين على كلا الجانبين.

وبينما أتكلم هنا اليوم، فإن جميع السجناء الألبان البالغ عددهم ١٤٦ من كوسوفو وميتوهيا الذين نقلوا من سجون كوسوفو في آخر أيام الحرب إلى صربيا الأصلية هم الآن في طريقهم إلى بعثة الأمم المتحدة على أساس اتفاق تم التوصل إليه مع البعثة. وثمة اتفاق آخر مصاحب سيسمح لألبان كوسوفو وميتوهيا الذين اعتقلوا بعد ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ في صربيا الأصلية بتقديم طلبات لقضاء فترات عقوباهم في كوسوفو وميتوهيا وللصرب الذين اعتُقلوا وحُكم عليهم بالإدانة في كوسوفو وميتوهيا بتقديم طلبات لقضاء فترات عقوباهم في صربيا الأصلية. وهذا سيزيل إحدى المسائل الرئيسية التي ظلت تُذكَر خلال وقت طويل باعتبارها عقبة أمام المصالحة الحقيقية بين الطوائف العرقية في كوسوفو وميتوهيا. وآمل أن تكون هذه هي الحالة.

وإني هنا اليوم لأطلب المساعدة من المجلس على المضي بقوة نحو إقامة مجتمع متعدد الأعراق حقا في كوسوفو

وميتوهيا. والمخاطر عالية للغاية. ونحن نحاول في يوغوسلافيا وصربيا تجاوز إرث الماضي والمضي نحو مجتمع ديمقراطي قائم على اقتصاد السوق، يأخذ المكانة التي يستحقها في الاتحاد الأوروبي. غير أننا نواجه تحديات هائلة من إرث المشاكل التي خلفها سلوبودان ميلوسيفيتش، بما في ذلك الانهيار الاقتصادي، ومسألة كوسوفو وميتوهيا، وتفهُّم ماضينا والتفاهم مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ومسألة الجبل الأسود. وإذا لم ننجح في إقامة مجتمع متعدد الأعراق في كوسوفو وميتوهيا، فإن القلاقل والاضطرابات الناتجة سيكون لها أثر سلبي هائل على الحالة السياسية في يوغوسلافيا. وهي على أقل تقدير، ستحوِّل الاهتمام عن المسائل الاقتصادية والديمقراطية ومسائل بناء الأمة إلى القومية. وهي في أسوأ الأحوال يمكن تماما أن تعيد إلى السلطة قوى الظلام واليأس التي حكمت بلدي وقتا طال أكثر مما يجب.

ولكن على الرغم من صعوبة وخطورة هذا السيناريو، فهو بالنسبة لمستقبل كوسوفو وميتوهيا حتى أسوأ. فإذا سُمح للجماعات الإرهابية هناك بأن تسود سيكون الخاسرون الحقيقيون مواطني كوسوفو وميتوهيا. ونفس الجماعات المتطرفة التي تفجر حافلات تقل صربا تقتل أيضا ألباناً آخرين من كوسوفو وميتوهيا لا يشاركونها تطرفها. أي نوع من المجتمعات سينتج إذا أصبحت الغلبة للمتطرفين؟ صدقوني، لكي تبقى كوسوفو وتزدهر اقتصاديا لابد لها أن تقيم علاقة إيجابية وبناءة مع بقية يوغوسلافيا. وبدون ذلك ستواصل إلى الأبد الاعتماد على كرم المجتمع الدولي.

أخيرا، اسمحوا لي أن أقول شيئا عن العلاقة بين بلغراد والصرب في كوسوفو وميتوهيا. هناك من يفضلون، بما في ذلك عديدون في المجتمع الدولي، بناء جدار ارتفاعه خمسة أمتار حول حدود كوسوفو وميتوهيا مع بقية يوغوسلافيا، على أساس نظرية أنه يجب أن يتعلم الصرب في كوسوفو وميتوهيا أن يعيشوا بالكامل داخل كوسوفو وميتوهيا. وتبدو نفس النظرية هذه، على سبيل الاستطراد، وكأنها تحكم مسبقا على مستقبل كوسوفو وميتوهيا من خلال تأمين استقلالها التام عن بقية يوغوسلافيا.

واسمحوا لي أن أقول بشعور من الحزن أكثر من الشعور من الغضب إنه إذا استمر أعضاء المجتمع الدولي هؤلاء في بناء ذلك الجدار فسوف ينجحون بالتأكيد، لأنهم بلا شك يملكون القوة اللازمة لذلك. إلا أن جميع الصرب الآن في كوسوفو وميتوهيا سيكونون بالفعل على الجانب الآخر من ذلك الجدار في يوغوسلافيا وصربيا، مما يخلق ضغوطا اجتماعية هائلة علينا ويوجد في آن واحد نفس الحالة الخطيرة القائمة في كوسوفو وميتوهيا التي وصفتها من قبل.

وما لم يشعر صرب كوسوفو وميتوهيا بالأمان في أماكنهم في كوسوفو وميتوهيا، وأن يشعروا بأنهم في منأى من العنف وأن يتأكدوا من أن لدى أبنائهم فرصا كاملة للتحدث بلغتهم وممارسة شعائر دينهم والسفر بحرية، فإنهم سوف يحتاجون إلى حبل إنقاذ ممتد إلى صربيا نفسها، مثلما سيفعل الناس العاديون في أي مكان.

ولقد برهنا نحن في مركز التنسيق، من خلال حملة مقاطعة التصويت والآن حول قضية ألبان كوسوفو السجناء، أننا قادرون على القيام بدور إيجابي. وأطلب من المجلس أن يساعدنا على أن نستمر في ذلك من خلال العمل معنا على تعزيز عودة اللاجئين من يوغوسلافيا إلى ديارهم في كوسوفو وميتوهيا، وضمان حرية الحركة للجميع في كوسوفو وميتوهيا، ووضع حد للمواجهات والمصادمات مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة وقوة كوسوفو في متروفيتشا، ووضع برنامج شامل للعثور على المفقودين من جميع

الأطراف. هذا هو أفضل سبيل للتقدم بالنسبة لكوسوفو وميتوهيا، وليوغوسلافيا وبقية المنطقة ككل.

وأود أن أسترعي الانتباه إلى مواد الإحاطة الإعلامية التفصيلية بشأن نتائج تنفيذ خطة حل الأزمة في جنوب صربيا، ونتائج تنفيذ الوثيقة المشتركة لكوسوفو وميتوهيا الصادرة عن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبعثة الأمم المتحدة، التي تم تعميم نسخ منها على أعضاء المجلس. ومرفق بهذه المواد نسخ من وثيقتين هامتين جدا: اتفاق المبادئ الأساسية لإجراء انتخابات بلدية فرعية في جنوب صربيا، والاتفاق بين بعثة الأمم المتحدة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية المعني بنقل السجناء المحكوم عليهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر دولة السيد نيبويشا تشوفيتش، نائب رئيس وزراء جمهورية صربيا اليوغوسلافية التأسيسية ورئيس مركز التنسيق لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربيا لكوسوفو وميتوهيا، على الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ.

السيد كور (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على الترتيب لعقد هذه الجلسة العلنية المعنية بكوسوفو اليوم. وأرحب بنائب رئيس الوزراء تشوفيتش في القاعة وأشكر مساعد الأمين العام العنابي على إحاطته الإعلامية الشاملة والمفيدة جدا.

وتتفق أيرلندا تماما مع البيان الذي ستدلي به اسبانيا باسم الاتحاد الأوروبي، ولذلك سأقدم بضعة تعليقات ذات أهمية خاصة لوفدي.

يهنئ وفدي ممثل الأمين العام الخاص لكوسوفو، ميكايل شتاينر، على البداية الطموحة والإيجابية التي استهل بها عمله، حيث يبني على منجزات سلفه. ولقد حدد السيد شتاينر في الأسابيع الأخيرة رؤية شاملة لتنمية كوسوفو في المستقبل، تقوم على أساس التقدم الاقتصادي وسيادة القانون ومجتمع منصف وعادل لجميع سكان كوسوفو. ونحث جميع زعماء كوسوفو المنتخبين على العمل معا، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو، بغية تحقيق الأهداف التي حددها الممثل الخاص. ولا يمكن للتعاون الذي يستهدف تحقيق هذه الأهداف إلا أن يعزز وجهات النظر الأوروبية تجاه كوسوفو.

وترحب أيرلندا بانتخاب مجلس كوسوفو في الشهر الماضي لإبراهيم روغوفا رئيسا لكوسوفو وبايرام ريكسهيي رئيسا لوزرائها، وكذلك بتشكيل حكومة. وهذه الانتخابات، التي أنهت فترة حرجة من التأزم في كوسوفو، تمثل خطوة حيوية نحو التنفيذ الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ويعطي انتخاب الرئيس ورئيس الوزراء معنى حقيقيا لآراء الشعب الكوسوفي مثلما عبر عنه في انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. ولكن لا نزال قلقين إزاء استمرار الصعوبات المتعلقة بمشاركة ائتلاف عودة صرب كوسوفو في الحكومة، وندعو زعماء كوسوفو إلى حل هذا المأزق الجديد بسرعة. ونحن نقدر كثيرا جهود التيسير - التي أعتقد أن السيد العنابي وصفها بأنها مبتكرة - التي يبذلها السيد شتاينر في هذا الصدد، ونمنح الممثل الخاص دعمنا الكامل.

ومع ذلك، يتعين على الزعماء السياسيين في كوسوفو في نهاية المطاف أن يتحملوا المسؤولية عن إقامة حوار سياسي حقيقي داخل طوائف كوسوفو وبينها على حد سواء. ويشجعنا أنه أُحرز بعض التقدم على صعيد البلديات، ونتطلع إلى نهج أكثر شمولاً وبناءً على أرفع مستوى في الوقت الذي يقترب فيه موعد الانتخابات البلدية في ٢١ أيلول/سبتمبر.

وستكون إقامة حوار ذي معنى بين بريشتينا وبلغراد أمرا أساسيا لتحقيق الأهداف التي حددها الممثل الخاص. وتوفر الوثيقة المشتركة التي وقعت عليها بلغراد وبعثة الأمم

المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي الإطار لهذه المناقشات، بيد أن من الضروري الآن أن يشارك زعماء كوسوفو في الفريق العامل رفيع المستوى وأن يعززوا ذلك الحوار.

وترحب أيرلندا بتشكيل بعثة الأمم المتحدة وسلطات جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة للجنة خبراء مشتركة من أجل معالجة المشاكل العملية على أرض الواقع المتعلقة بتنفيذ اتفاق الحدود لعام ٢٠٠١ بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. ونأمل أن تتمكن اللجنة من حل القضايا العملية بطريقة واقعية لتهدئة التوترات في منطقة الحدود.

ويبقى المعدل المنخفض لعودة صرب كوسوفو مثيرا للقلق؛ ويفوقه المعدل المستمر لرحيلهم. وتشجع أيرلندا مرة أخرى على الصياغة المبكرة لإطار من التدابير الاقتصادية وتدابير أخرى من أجل زيادة أعداد من يعاد توطينهم، ومن يبقون، في كوسوفو. ونحن نقدر الملاحظات التي أبداها السيد العنابي في وقت سابق في هذا الصدد. إن عملية إعادة التوطين هي عنصر هام في عملية المصالحة في الإقليم.

وترحب أيرلندا بقيام السلطات في بلغراد بنقل سجناء كوسوفو الألبان الى بعثة الأمم المتحدة، مثلما وصف السيد العنابي. إذ لم يكن هناك مبرر لاحتجاز هؤلاء السجناء لأكثر من ثلاث سنوات بعد انتهاء الصراع، ونأمل أن يساعد الآن هذا النقل الجهود الرامية إلى إقامة حوار حقيقي بين بلغراد وبريشتينا. إن تحقيق ذلك الالتزام من جانب سلطات بلغراد سوف يزيل عنصر إزعاج لا مبرر له كما أنه خطوة رئيسية في عملية المصالحة بين الطائفتين الألبانية والصربية في كوسوفو.

وترى أيرلندا أيضا أن مكافحة الجريمة المنظمة يجب أن تكون أولوية مطلقة بالنسبة للسلطات في كوسوفو. وبدون اتخاذ خطوات لمكافحة الجريمة والعنف الذي يقترن بها غالبا، لا يمكن للديمقراطية في كوسوفو أن تصبح فعالة. وتهيئة الظروف المؤاتية لنمو اقتصادي حقيقي أمر ضروري أيضا لمكافحة الجريمة المنظمة على المدى البعيد. فالنجاح الاقتصادي لا يتحقق إلا في مجتمع قائم على سيادة القانون.

وتؤمن أيرلندا بشدة بأن التطورات الناجحة في كوسوفو ستساعد في ضمان السلام والاستقرار في جنوب شرقي أوروبا. وكوسوفو تقع في أوروبا. وتؤمن أيرلندا بأن الطريق أمام كوسوفو – بالسرعة التي تقررها كوسوفو وحدها – يجب أن يتمثل في عملية الاندماج الأوروبي. وهذا، بدوره، يتوقف على بناء مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق حقا. ونحن، وشركاؤنا في الاتحاد الأوروبي، سنواصل دعم مزيد من التكامل والتعاون الإقليمي من خلال ميثاق الاستقرار وعملية تثبيت الاستقرار والانتساب.

السيد غوكول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد هادي العنابي على العرض الذي قدمه عن التطورات المستجدة في كوسوفو. ونرحب كذلك بالسيد شوفيتش، نائب رئيس الوزراء في جمهورية صربيا، ونشكره على بيانه. كما أننا ممتنون للإحاطة المفصلة المرفقة بنسخ البيان، ونلاحظ مع الارتياح الشديد التقدم المطرد على طريق التوصل إلى حل نهائي للمشاكل في كوسوفو. وأود أن أثني هنا على الجهود التي بذلتها الأطراف كافة بغية توطيد عملية المصالحة في صربيا الجنوبية.

ويتقدم وفدي بالتهنئة للأطراف في كوسوفو على التوصل إلى اتفاق بشأن الحكومة الائتلافية، واختيار الرئيس ورئيس الوزراء. ويدلل الحل التوفيقي الذي تم التوصل إليه على حسن النية في العمل معا من أجل إقامة كوسوفو الديمقراطية المتعددة الأعراق والمستقرة. وهذا التطور يطمئن المجتمع الدولي إزاء العزم القوي لدى كل الأطراف على بناء مستقبل مشرق للجميع في كوسوفو.

ونود أن نعرب عن الامتنان أيضا للممثل الخاص للأمين العام، السيد شتاينر، لكل الجهود التي بذلها لتيسير الحوار بين الأطراف. وكنا نأمل أن يكون السيد شتاينر موجودا بيننا اليوم ليتشاطر الآراء معنا بشأن التحديات التي تواجهها كوسوفو مع انطلاق المؤسسات الجديدة على طريق الحكم الذاتي.

ويسعدنا أن نلاحظ أن كل العناصر توفرت للإدارة الانتقالية للحكم الذاتي لكي تبدأ عملياتها الكاملة وتتسلم السلطات التنفيذية من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وقد أدت البعثة مهمتها حتى الآن على ما يرام أثناء توليها الحكم المؤقت، لكن الزمام أصبح الآن في أيدي زعماء كوسوفو. ونحن نشجعهم على الإبقاء على الزخم وأن يدللوا على أن بإمكانهم أن يحكموا بفعالية وإنصاف لكل مواطني كوسوفو.

إن الاتفاق الذي توصل إليه الزعماء السياسيون في الشهر الماضي يتضمن كل العناصر اللازمة لضمان إدارة مؤسسات الحكم الذاتي المؤقت بسلاسة. ونلاحظ، في جملة أمور، احترام المبادئ الديمقراطية والنهوض بها؛ والمعاملة الحرة والمتساوية لجميع سكان كوسوفو، بدون تمييز؛ وتهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق المصالحة والتسامح بين مختلف الطوائف؛ واعتماد التدابير لدعم التنمية الاقتصادية السريعة. وكل هذه الخطوات تبدو مبشرة، ولكن الاتفاق على الورق شيء وتحويل ما اتفق عليه إلى واقع ملموس شيء آخر – خاصة في حالة كوسوفو، حيث تعمل حكومة منتخبة ديمقراطيا للمرة الأولى. وعلى الأحزاب السياسية الآن أن تدلل على أنها راغبة في أن تعمل في إطار ديمقراطية برلمانية.

وينبغي أن يعالج الوضع الاقتصادي في الإقليم بنفس القدر من الاهتمام. وقد شارك المانحون بسخاء حتى الآن في إعادة بناء الاقتصاد. إلا أن كوسوفو تحتاج إلى المشاركة الكاملة من جانب مجتمع المانحين، بعد أن عانت من عقود التخلف. ولذا، ندعو كل المانحين إلى مواصلة تقديم المساعدة للإقليم. ونأمل أن الطلب الذي قدمه الممثل الخاص للأمين العام، السيد شتاينر، خلال زيارته الأخيرة للبلدان الأوروبية، سيلقى ردا إيجابيا.

ونرحب بقرار إدارة الحكم الذاتي الانتقالية باعتماد التشريعات وتهيئة الظروف لقيام اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمار المباشر للقطاع الخاص. وإذا أردنا لكوسوفو أن تقف على أقدامها، فليس بوسعها أن تعتمد على التمويل الأجنبي فحسب وعلى وسيلة وحيدة لتحصيل الضرائب. ومن شأن الاستثمار المباشر للقطاع الخاص في الإقليم أن يفتح آفاق الفرص أمام السكان لبدء أنشطة مدرة للدخل، وسيسهم بشكل إيجابي كذلك في إقامة مجتمع مستقر. وكلما سارع صانعو القرار باعتماد التشريعات اللازمة، سيحصد الإقليم فوائد أكبر في ذلك. وفي الوقت نفسه، يمكن معالجة معدلات البطالة المرتفعة بمشاركة القطاعين العام والخاص واجتذاب مزيد من الاستثمارات.

كما أن الاقتصاد المزدهر سيساعد على عودة المشردين داخليا إلى ديارهم. ولا يمكن رفع معدل العائدين إلا بضمان تهيئة بيئة السلامة والأمان لطوائف الأقليات، وإعادة حقوق الملكية إليهم. وعلى الزعماء السياسيين أن يترجموا كل أفكارهم إلى عمل بناء لصالح إدماج الأقليات في مجتمع كوسوفو.

والقضاء التام على الأسلحة والذخيرة في الإقليم أمر مهم كذلك إذا أردنا تهيئة مناخ آمن لجميع السكان. وفي هذا الصدد، نشجع برنامج العفو عن حيازة الأسلحة الذي وضعته بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو بغية مكافحة الجريمة المنظمة. ونحث كل أبناء كوسوفو على التعاون مع

البعثة وقوة كوسوفو من أجل وضع حد لكل الحيازة غير القانونية للأسلحة والذخيرة.

أخيرا، نشجع قادة إدارة الحكم الذاتي الانتقالية على تعزيز الحوار مع بلغراد وفقا لأحكام الوثيقة المشتركة، الموقعة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. ومن شأن العمل معا في إطار الفريق العامل رفيع المستوى بشأن معالجة مسائل عملية مثل التعاون في مجال الأمن، والتصدي للجريمة المنظمة، والأشخاص المفقودين وحقوق الأقليات أن يعزز الثقة المتبادلة بالتأكيد. ويسرنا أن نعلم أن السلطات اليوغوسلافية أعادت أمس إلى كوسوفو جميع الألبان المحتجزين في السجون الصربية منذ عام ١٩٩٩، وفقا لالتزام بموجب الوثيقة المشتركة.

السيد ديالو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، عشية انتهاء مدة رئاسة بلدكم لمجلس الأمن، أود أن أشكركم، على تنظيم هذه الجلسة، وأعرب لكم مرة أخرى عن تقديرنا للعمل الذي قام به وفدكم. كما أود أن أشكر الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، السيد هادي العنابي، على المعلومات القيمة التي وافانا بها للتو. ونرحب بحضور السيد نيبويشا تشوفيتش، نائب رئيس الوزراء في صربيا ورئيس مركز التنسيق في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربيا لشؤون كوسوفو و ميتوهيا. ونشكره على بيانه أيضا.

إن الجلستين العامتين الأخيرتين للمجلس بشأن كوسوفو سمحتا لنا بأن نعرب عن شواغلنا بشأن المسائل العالقة مثل المأزق السياسي فيما يتعلق باختيار رئيس ورئيس للوزراء وتشكيل حكومة، فضلا عن المشاكل المرتبطة بالأمن والتنمية. واليوم، يعرب وفدي عن الارتياح لتعيين جمعية كوسوفو في ٤ آذار/مارس للسيد إبراهيم روغوفا رئيسا والسيد بيرم رجب رئيسا للوزراء في الإقليم. وكان هذا القرار خطوة هامة إلى الأمام لتنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة. ونتطلع باهتمام إلى مشاركة ائتلاف العائدين من صرب كوسوفو في الحكومة. ونؤيد الممثل الخاص للأمين العام، السيد مايكل شتاينر، في جهوده لتنظيم انتخابات بلدية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ .

وفيما يتعلق بالأمن، نرحب ببدء نفاذ البرنامج الجديد لتسليم الأسلحة والذخيرة لرد الأسلحة التي في حيازة أهالي كوسوفو بشكل غير قانوني مع وعد بالعفو. ونناشد كل المعنيين أن يتعاونوا لضمان نجاح هذا البرنامج.

ويتوقف نجاح أي برنامج لإعادة الاستقرار إلى كوسوفو على برنامج لتعزيز المؤسسات وتحقيق المصالحة يقوم على التسامح والاحترام المتبادل، ويأخذ بعين الاعتبار مصالح جميع أبناء كوسوفو. كما أن تعزيز التعاون بين ممثلي الشعب المنتخبين في كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والسلطات في بلغراد سوف يكون عنواناً للثقة في الإصرار على اتخاذ إجراءات في المستقبل.

وفي المجال الإنساني، يعرب وفدي عن تقديره لتشكيل مجموعة متعددة الأعراق سوف تتسلم مهام برنامج الأغذية العالمي في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٢. وينبغي أن تتمتع المنظمات غير الحكومية المحلية الست التي تتألف منها هذه المجموعة بدعم مشترك من جانب المجتمع الدولي والممثلين المنتخبين وشعب كوسوفو.

ومسألة ترسيم خط الحدود بين كوسوفو وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة هي من المسائل الجديرة باهتمامنا. ونرحب بإعلان السيد مايكل شتاينر في ١٨ آذار/مارس إنشاء لجنة مشتركة في القريب العاجل بين كوسوفو وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة تناط بها تسوية المشاكل العملية التي تؤثر في السكان على كلا جانبي خط الحدود. ونناشد جميع الأطراف أن تعتمد على الحوار

مـن أجـل التوصـل إلى حـل تفـاوضي يخـدم مصلحـة كـل المعنيين.

وأخيراً، يعرب وفـدي عـن ترحيبـه بتسـوية مسـألة الألبـان مـن أبنـاء كوسـوفو المحتجزيـن في جمهوريـة صربيـا، ويشجع جميع الأطراف على المضي في مختلف الأنشطة التي ترمي إلى التنفيذ الكامل لأحكام الوثيقة المشتركة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل غينيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها لوفدي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحـب بمعـالي نـائب رئيـس وزراء صربيـا، السـيد نيبويسـا كوفيتش. ونعرب عن ترحيبنا بالتدابير المحددة التي أجملها في بيانه، والتي اتخذها بلغراد تعزيزاً لتنفيذ أحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) على نحو شامل. كما نعرب عن امتناننا للأمين العام المساعد هـادي العنـابي على الإحاطـة الإعلاميـة الـتي قدمها.

يتطور الوضع في كوسوفو بخطى حثيثة، ولكن من دواعي الأسف أنه لا يتطـور دائمـاً في الاتجـاه الـذي رسمـه القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، والواقع أن الأمر غير ذلك تماماً. ولا ينبغي أن يفتر اهتمام المجتمع الدولي فيما يتعلق بالتسوية في كوسوفو إذا أردنا أن نحول دون تحوّل هذه المقاطعة إلى سرطان مستشرٍ في أوروبا. وقد نجح الرئيس الجديد للبعثة سريعاً منذ البداية في إنجاز إحـدى الوظـائف الهامـة، وهـي كسر الجمود السياسي الناجم عن عجز الزعماء الكوسوفار عن الاتفاق فيما بينهم على توزيع المناصب القيادية العليا في مؤسسات الحكم الذاتي المؤقت بهذه المقاطعة. بيـد أن مـن الواضح أن إضفـاء الطـابع المؤسسـي علـى السـلطة في هـذه الأجهزة لم يساعد على إنجاز المهمة الرئيسية، وهي ضمـان أمـن سـكان المقاطعـة، وبصفـة أساسـية أمـن الشـريحة غـير الألبانية.

ونرى أن تركز الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي على سـبيل الأولويـة في كوسـوفو علـى تهيئـة الأوضـاع المناسـبة لكفالة الأمن والمساواة لكل سكان المقاطعة، بصرف النظر عن أصلهم العرقي أو غير ذلك من الصفات. ورغم حدوث بعض التطورات الإيجابية في هذا المجال، فما زالت كيانات الوجود الدولي في كوسوفو تواجه كثيراً من المشاكل، الأمر الـذي أكدته بجلاء الوقائع التي أشار إليها السيد كوفيتش والسيد العنابي في بيانيهما.

ويتعين كذلك القول بأن عودة اللاجئين والمشردين داخلياً تتعرض لتعطيل لا يمكن احتماله. وهذه الحالة تقوض سلطة كيانات الوجود الدولي في أعين الطائفة الصربية وغيرها من الطوائف غير الألبانية المحلية، بل وفي أعين المجتمع الدولي. وسوف تشكل حالات عودة اللاجئين معياراً هاماً للاستعداد لإجراء الانتخابات البلدية الجديدة المقرر إجراؤها في أيلول/سبتمبر.

ويسـاورنا القلـق في هـذا الصـدد لأن المفوضيـة الأوروبية قد أجلت موعد انعقاد مؤتمر المانحين من أجل جمع الأموال اللازمة لتنفيذ برنامج عودة اللاجئين إلى المقاطعة. وكان المزمع عقد ذلك المؤتمر في نيسان/أبريل، وقد تم تأجيله الآن إلى تشـرين الأول/أكتوبـر أو حـتى إلى تشـرين الثاني/نوفمبر، أي بعد الموعد المقرر للانتخابات. وسينتقص هذا بالتأكيد من إمكانية قيام البعثة بالتحضير بشكل طبيعي لهذه الانتخابات، التي ينبغي أن تكون نزيهة ومنصفة لجميع المقيمين الآن في كوسوفو ومن كانوا يقيمون فيها من قبل.

ويساورنا القلق أيضاً لعدم إيلاء التقدير الملائم لحدة مشكلة اللاجئين والمشردين داخلياً في ميزانية البعثة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣. ونعلم أن البعثة قد أشارت عدة مرات إلى أن من بين أولوياتها عودة اللاجئين والمشردين داخلياً، وتهيئة الأوضاع الطبيعية للأقليات الوطنية. ورغم ذلك، فالبعثة

لا تطلب أية موارد إضافية، سواء بشرية أو مادية، لهذه الأغراض في الميزانية. ومن الطبيعي أن يكون هذا مثاراً للدهشة، ونرجو أن تقوّم هذه الحالة بصفة عاجلة.

وفي رأينا أن من بين المهام الأخرى ذات الأولوية بالنسبة لكل من البعثة وقوة كوسوفو تهيئة الظروف المواتية لإنشاء مجتمع متعدد الأعراق في المقاطعة؛ وتحقيقاً لهذه الغاية، إجراء حوار فيما بين الطوائف، واتخاذ إجراء قوي لمكافحة الجريمة والمنظمات الإجرامية، وإتمام تسريح المقاتلين السابقين في جيش تحرير كوسوفو ونزع سلاحهم، وكذا وقف أية محاولة يقوم بها قادة فيلق حماية كوسوفو لإسناد دور عسكري لهذه الهيئة.

ويجري الحديث اليوم عن أهمية التعاون بين البعثة وبلغراد. ونحن مقتنعون بأنه ينبغي أن تصبح بلغراد شريكاً للبعثة في تحديد الأولويات وحل المسائل العملية المتعلقة بتوطيد الأوضاع الطبيعية في كوسوفو، في سياق التنفيذ الشامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). فالمهام الحيوية، من قبيل وضع أساس لاقتصاد السوق، والخصخصة، وإشراك كوسوفو في المشاريع المدرجة بالنسبة لجنوب شرقي أوروبا في ميثاق تحقيق الاستقرار، وعودة المشردين (التي سبق تناولها)، كل هذه المهام يجب إنجازها بالتشاور الوثيق مع السلطات اليوغوسلافية. ومن المهم زيادة الاتصالات فيما يتعلق بهذه المسائل على وجه التحديد وغيرها، وذلك في إطار الفريق العامل الرفيع المستوى المنشأ بمقتضى الوثيقة المشتركة المؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي. يضاف إلى ذلك أن الوثيقة ذاتها يجب أن تنفذ بطبيعة الحال تنفيذاً كاملاً.

وفي ضوء التطورات التي يدركها المجلس، نرى أن الوقت مناسب لتكثيف الإجراءات المشتركة التي تتخذها البعثة وبلغراد وسكوبيي لتنفيذ اتفاق ترسيم الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومقدونيا المبرم في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠١ بشكل عملي وعلى وجه السرعة. وننتظر القيام بعمل سريع من جانب قيادة البعثة، التي ينبغي أن تأخذ بزمام المبادرة في هذا الشأن.

ونحن نؤيد الجهود التي تبذلها القوة والبعثة في محاولة منهما لخفض الكميات الكبيرة من الأسلحة والمتفجرات المتداولة في أرجاء المقاطعة بصورة غير مشروعة؛ والوضع المثالي الذي نوده هو القضاء المبرم على هذه الأسلحة والمواد المتفجرة. بيد أننا نرى أن هذه الجهود قاصرة على وجه التحديد بسبب المستوى الراهن من التطرف السياسي في كوسوفو. علاوة على ذلك، ينبغي أن توفر القوة والبعثة الرقابة المناسبة على الجزء المار بكوسوفو من خط الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وألبانيا ومقدونيا.

وكما يعلم المجلس، فإن ممثلي كيانات الوجود الدولي لا يستبعدون إمكانية قيام الجماعات المتطرفة الألبانية في مقدونيا بتكثيف أنشطتها في مطلع الربيع بدعم من كوسوفو. ويحدونا الأمل في أن تكون كيانات الوجود الدولي الموجودة عاكفة على التصدي لهذه المسائل باستمرار.

إن مشكلة لجم التطرف مشكلة حادة، ليس في كوسوفو فحسب، وإنما على الصعيد الإقليمي أيضا. ونعتقد أن الأمر يستحق اهتمامنا، حيث أنه يشكل تهديدا إقليميا.

ونعتقد في هذه المرحلة أن جميع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي ينبغي أن تنصب على المهمات التي ذكرتها للتو، وهي ذات علاقة مباشرة بتيسير ظروف الحياة الطبيعية في كوسوفو، وتهيئة الظروف التي ستسمح بإنشاء مجتمع أصيل متعدد الأعراق. وجميع الذين عاشوا في كوسوفو سابقا ينبغي أن يتمكنوا من العيش هناك الآن، في ديارهم، وأن يتعايشوا طبيعيا بوصفهم بشرا. وما لم تتهيأ هذه الظروف، فمن غير المجدي بل ومن الخطير سياسيا أن نبدأ بالكلام عن الوضع النهائي لكوسوفو.

الإقليم يواجه عدة مشاكل يتعين علينا حلها على وجه السرعة. وهنا أوافق تمام الموافقة على النقاط التي أوردها نائب رئيس الوزراء تشوفيتش. والممثل الخاص للأمين العام، السيد شتاينر، معروف جيدا بوصفه شخصا حيويا ومثابرا جدا بإمكانه أن يحرز نتائج. ويحدونا الأمل في أن يمارس جميع هذه الصفات بفعالية في كوسوفو - مع التقيد الصارم طبعا بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ونعتقد أن مجلس الأمن ينبغي أن يجري تقييما شاملا في نيسان/أبريل عن تنفيذ ذلك القرار، بمشاركة الممثل الخاص.

السيد تفروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام المساعد العنابي على إحاطته الإعلامية الدقيقة والمفيدة جدا. وأود كذلك أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة العلنية عن كوسوفو هذا الشهر. وأود أيضا أن أرحب بوجود نائب رئيس الوزراء، السيد نبويسا تشوفيتش، في المجلس اليوم، وأن أشكره على بيانه الهام.

إن بلغاريا تؤيد البيان الذي ستدلي به أسبانيا لاحقا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأود مجرد أن أدلي ببضعة تعليقات بصفتي الوطنية.

تعتقد بلادي أن انتخاب رئيس كوسوفو، السيد إبراهيم روغوفا؛ ورئيس الوزراء، السيد بيرم رجب؛ وأعضاء الحكومة الآخرين بتاريخ ٤ آذار/مارس ٢٠٠٢ يمثل خطوة تشجيعية تهيئ الظروف المؤاتية لإعادة بناء اقتصاد الإقليم، وترسيخ حكم القانون، الأمر الذي يعزز المعركة ضد العنف والجريمة المنظمة.

وتشعر بلغاريا بالامتنان للممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، السيد مايكل شتاينر، على إسهامه في إبرام الاتفاق المتعلق بإنشاء حكومة كوسوفو. ونود أن نؤكد له أن باستطاعته أن يواصل الاعتماد الكامل على بلغاريا.

وتناشد بلادي القيادة الكوسوفية المنتخبة حديثا أن تعمل بمسؤولية في ممارسة الصلاحيات التي تتمتع بها الآن وفقا للإطار الدستوري للحكومة الذاتية المؤقتة، والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ومن الأهمية بمكان أن يحترم هؤلاء القادة الجدد الاتفاقات الدولية بشأن كوسوفو، ولا سيما اتفاق ترسيم الحدود الذي وقعته جمهورية مقدونيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠١، وأيده مجلس الأمن في بيانه الرئاسي المؤرخ ٧ آذار/مارس ٢٠٠١.

وترحب بلغاريا بالتعاون القائم بين بعثة الأمم المتحدة وسلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، الأمر الذي يتصف بأهمية كبرى في تحسين الحالة الأمنية وبناء الثقة في المنطقة بأسرها.

وفي هذا الصدد، أود أن أرحب بنقل السجناء الناطقين بالألبانية من بلغراد إلى بريشتينا مؤخرا، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر نائب رئيس الوزراء تشوفيتش على تدخله الشخصي في اتخاذ ذلك القرار الهام.

وترحب بلادي بالقرار الذي اتخذته بعثة الأمم المتحدة والسلطات المقدونية القاضي بإنشاء لجنة مشتركة بين البعثة وجمهورية مقدونيا توكل إليها مهمة حل المسائل العملية المتعلقة بالحدود المشتركة، وفقا للاتفاقات القائمة. وتؤيد بلغاريا التدابير التي تتخذها بعثة الأمم المتحدة لتركيز جهودها على مكافحة الجريمة المنظمة في جميع أشكالها - الاتجار بالبشر، وبالمخدرات، وبالأسلحة. ويتعين تخصيص موارد إضافية لتعزيز فعالية هذه الأنشطة. ويمكن للأثر الاجتماعي - الاقتصادي المترتب على هذه الظواهر أن يعرض للخطر المؤسسات الوليدة، فضلا عن العلاقات الهشة

أصلا بين الأعراق. وستواصل بلغاريا المطالبة بالكشف عن ظروف الجريمة الوحشية التي طالت مواطننا فالنتين كوروموف في كوسوفو، واعتقال مرتكبيها في أسرع وقت ممكن.

وتؤيد بلادي جهود المجتمع الدولي الرامية إلى الاستجابة الملائمة للاحتياجات المالية للمشاريع ذات الأهمية الحيوية في كوسوفو. وفي هذا الصدد، نتوقع أن يوفر مؤتمر المانحين الموارد الضرورية، في إطار تعهدات تتعلق ببرامج إضفاء الطابع الديمقراطي على البلاد وعودة اللاجئين.

وتود بلادي أن تؤكد على أهمية الاستراتيجية التي وضعتها المفوضية الأوروبية والبنك الدولي، وهي الاستراتيجية التي ستمكن من تخفيف اعتماد كوسوفو على المساعدات الخارجية، والتي نعتقد أنها ينبغي أن تولي الأولوية للأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وستواصل بلغاريا تخصيص الموارد، القادرة عليها لاستمرار المشاركة في الصكوك الجماعية لصون السلم والاستقرار في كوسوفو. واسمحوا لي أن أذكّر بأن هناك ٢٠٧ من البلغاريين يعملون في القوة العسكرية في كوسوفو. وثمة ثلاثة عشر بلغاريا يعملون في كوسوفو في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وتزمع بلادي إنشاء وجود دبلوماسي دائم في كوسوفو عن طريق فتح مكتب للاتصال في بريشتينا.

وفي الأشهر القليلة الماضية، شهدنا بداية التسامح العرقي في الإقليم. ونحن نرحب بهذا التطور الإيجابي، لكننا نظل مدركين أنه ليس سوى البداية، بل ومجرد بداية لعملية ستكون صعبة بلا شك. ولقد تكلم نائب رئيس الوزراء تشوفيتش ببلاغة كبيرة عن هذا الجانب. وسنواصل دعم المجتمع المتعدد الأعراق البازغ في كوسوفو، مع احترام حكم القانون وحقوق الإنسان في المقام الأول.

ولا يمكن كفالة الأمن والحياة الطبيعية لجميع سكان كوسوفو إلا بوجود بعثة الأمم المتحدة وقوة تثبيت الاستقرار، بالتعاون الوثيق مع السلطات المحلية. فذلك الوجود عامل حاسم للأمن في كوسوفو، حيث بإمكانه أن يعزز عودة اللاجئين من جميع المجموعات العرقية إلى كوسوفو وعودة المشردين في الداخل إلى ديارهم.

وفي هذا السياق، يود وفد بلادي أن يرحب ببرنامج العفو التابع لقوة تثبيت الاستقرار وبعثة الأمم المتحدة. فهو يرمي إلى تسليم الأسلحة والذخائر غير القانونية في فترة شهر. ونحن نرى أن هذه الخطوة هامة وإيجابية جدا تهدف إلى تعزيز الأمن في الإقليم.

ونود أيضا أن نرحب بالقرار الذي اتخذته سلطات بلغراد بنقل السجناء من أصل ألباني إلى بريشتينا، مثلما ذكرت سابقا. وهذه التفاتة هامة من الحكومة الفيدرالية نحو الانفتاح.

وفي الختام، أود أن أؤكد أن ما من أمر يمكن أن يوفر تصديا لمشاكل كوسوفو الطويلة الأمد سوى المنظور الأوروبي المتعلق بالمنطقة بأسرها.

وأود أن أقول، في هذا الصدد، إن بلغاريا كبلد مجاور، ستواصل العمل، داخل المجلس وخارجه، من أجل المساعدة على ترجمة هذه الآمال إلى واقع بأسرع ما يمكن.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بشكر السيد الهادي العنابي عن إحاطته الإعلامية الشاملة البالغة القيمة التي قدمها لنا، ومن المؤكد أنني أود الانضمام إلى زملائي في الترحيب بالتطورين الإيجابيين المتعلقين بالحكم الذاتي وترحيل السجناء إلى كوسوفو.

ونود أيضا أن نشكر نائب رئيس الوزراء تشوفيتش على بيانه. وفي رأينا، أنه قد أثار بعض النقاط الهامة. وأود أن أستغل الجانب الأكبر من بياني اليوم للإجابة على بعض

النقاط التي أثارها السيد تشوفيتش صباح اليوم. وأقتبس بضع فقرات من بيانه.

لقد قال:

”وإذ ننتقل إلى كوسوفو وميتوهيا، فإن أهم نقطة أود أن أثيرها هي أننا الآن في سباق مع الزمن. وهناك قوتان مختلفتان تضغطان أكثر فأكثر من أجل التوصل إلى حل نهائي لكوسوفو وميتوهيا: وهما ألبان كوسوفو وميتوهيا، ولأسباب مختلفة، والمجتمع الدولي، الذي يتزايد شعوره بالإرهاق من استثمار الموارد والطاقة في البلقان. وإذا كان هناك من يشكك في هذا القول، فما على المرء سوى أن ينظر إلى الانخفاض الحاد في التمويل المتعلق باللاجئين في البلقان للعام المقبل أو البيانات التي أدلى بها المساهمون بقوات على اختلافهم عن سحب كل أو جزء من قواتهم.

”وأعتقد اعتقادا راسخا أن ما لدينا من وقت يقل كثيرا عن الوقت الذي يرى معظمنا أنه يلزم لإعداد الحل النهائي أو يريده لإعداد ذلك الحل. وأنا شخصيا أرى أننا سنواجه مشاكل جسيمة، ما لم نحرز تقدما ضخما بشأن المسائل الأساسية في هذا العام ذاته“.

وفي اعتقادي أن بيان نائب رئيس الوزراء بالغ القوة. وحري بنا كأعضاء في المجلس أن نناقش ما إذا كنا نشارك في هذا التقييم. فإذا كنا نشارك فيه، فلماذا نفعل ما نفعله؟ وإذا لم نكن نشارك فيه، فلماذا لا نشارك فيه؟

ويقودني ذلك إلى نقطة كنت أخطط لإثارتها في مناقشة اليوم. وقد وجدت أننا عندما نناقش مشكلة كوسوفو فإننا نواجه تناقضا حقيقيا. فربما كنا نناقش هذه المشكلة بصورة دورية أكثر من أي مشكلة أخرى – فلدينا اجتماعات دورية مرة كل شهر لمناقشة الحالة في كوسوفو. والحق، أنني أعتقد أن هذه هي المناقشة الخامسة عشرة لهذا الموضوع. ولكن ما لدينا حتى الآن هو ١٥ طلقة سريعة عن الحالة، لا يصحبها أي مؤشر واضح على التوجه الذي يبين في أي طريق تسير الأمور في كوسوفو. وفي اعتقادي أنه يهمنا بالفعل أن نحدد اتجاها، خاصة في ضوء ما قاله السيد تشوفيتش.

وأود أن أضيف أننا إن لم نفعل ذلك، فإن وسائط الإعلام ستقوم بالمهمة بالنيابة عنا وتتوصل إلى تقييمها الخاص لما نفعله في كوسوفو. وأود أن أقتبس من تقييمين أخيرين. أحدهما أجري بالأمس في إذاعة دوتيش فيل الألمانية. فقد قالت

”بعد ثلاث سنوات من انضمام حلف شمال الأطلسي إلى المتمردين الألبان لطرد القوات اليوغوسلافية من المقاطعة الانفصالية في جنوب صربيا، أصبحت كوسوفو محمية غربية سيئة الحظ أحلامها نصف محققة وتنتظرها أزمنة صعبة في مقبل الأيام. فهي ما زالت مكانا محطما، برغم تدخل حلف شمال الأطلسي – أو بسبب تدخله جزئيا، ويتوقف ذلك على طريقتك في النظر للأمور وإقليم كوسوفو الواقع في أقصى جنوب صربيا تقطنه أغلبية من السكان من عرق ألباني وأقلية صغيرة من السكان الصرب. ويقطنها مؤقتا ٠٠٠ ٤٦ من قوات حلف شمال الأطلسي. ووجودهم الذي يعد من بقايا حملة القصف التي شنتها قوات التحالف واستمرت ٧٨ يوما وبدأت في يوم الأحد منذ ثلاث سنوات، قد حقق بعض الاستقرار للمنطقة ولكنه لم يحقق المعجزات“.

وأقتبس من افتتاحية لصحيفة الواشنطن بوست بعنوان ”تدابير كوسوفو“ بتاريخ ١٦ آذار/مارس. تقول الافتتاحية:

"كوسوفو، مثل أفغانستان، بلد فقير للغاية، يتسم بما أصابه من ضرر مكثف ناجم عن الحرب وبقايا توترات شديدة بين مختلف الجماعات العرقية. ومن ثم يجدر اتخاذ تدابير من النوع الذي كان يتطلبه التعمير هناك، وما زال يحتاجه حتى الآن. وقد بدأ حلف شمال الأطلسي بقوة لحفظ السلام قوامها ٦٠ ٠٠٠ فرد وما زال لديه اليوم ٣٦ ٠٠٠ فرد مرابطين هناك".

وأنوه بأن الإذاعة الألمانية قالت إن هناك ٤٦ ٠٠٠ فرد من قوات الحلف. وتواصل الافتتاحية القول

"ستون دولة أرسلت أفرادا عسكريين أو مدنيين إلى منطقة البلقان، وأُنفق بليونان من الدولارات على المشروعات المدنية وحدها منذ عام ١٩٩٩".

وتمضي الواشنطن بوست في المقارنة بين الحالة في كوسوفو والحالة في أفغانستان، فتقول

"ولقد كان كل ذلك ضروريا لإقليم يناهز حجمه حجم ولاية كنتكت ويسكنه مليونا شخص، وهو على الأقل قريب من دول أوروبا الغنية. أما أفغانستان، التي تبلغ مساحتها أكثر من مساحة كوسوفو ٦٠ مرة، ويزيد سكانها على سكان كوسوفو ١٣ مرة، وتعاني من فقر مدقع أكبر بكثير مما تعانيه كوسوفو ومن الدمار الناجم عن الحرب، فإنها لم تحصل على شيء يقارب هذا الالتزام. فالمبالغ التي تم التعهد بها حتى الآن للمساعدة في التعمير بلغت ٤,٥ بليون دولار فقط. وإن ولاية القوة الدولية الصغيرة لحفظ السلام ستنتهي في غضون شهور قلائل".

والواضح، أننا إن لم نجر تقييمنا الخاص عما حققناه أو فشلنا في تحقيقه في كوسوفو، فإننا سنواجه بتقييم تجريه أطراف أخرى. وهذا ما يجعلنا نعتقد أن من المفيد أن نخطو خطوة أبعد في هذه المناقشات الشهرية، ونلقي نظرة بعيدة على ما نقوم بتحقيقه في كوسوفو. ونود هنا أن نكرر نقطتين أثرناهما أثناء المناقشة السابقة في كانون الثاني/يناير. فقد قلنا أولا، أننا نحتاج إلى إجراء استعراض منتظم لأنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، لأن البعثة غير عادية بمعنى أن ولايتها أبدية، في حين أن ولاية أي عملية أخرى لحفظ السلام تكون بإطار زمني محدد بدقة.

وأكدنا في النقطة الثانية التي أثرناها، أننا بحاجة أيضا إلى أن نُعد بدقة شديدة، استراتيجية للخروج من كوسوفو، بمرور الوقت، لأننا إذا أخذنا في اعتبارنا تعليقات نائب رئيس الوزراء، إذا كنا نريد أن نضمن أننا سنتركها في حالة جيدة، فعلينا أن نضمن أننا نبني من أجل تحقيق هذه الغاية.

وقد شعرت بالتشجيع تماما، في هذا الصدد، للملاحظات الختامية للسفير لافروف، حيث قال، إذا كان فهمي للترجمة سليما، فربما آن الأوان لإجراء مسح شامل لهذه المسألة، ويمكن أن يتم ذلك المسح في شهر نيسان/أبريل. ونأمل أن نتمكن أثناء هذا المسح الشامل من الترحيب بالسيد شتاينر في المجلس. وكما قال زميلنا من موريشيوس، سنكون سعداء جدا بالترحيب بالسيد شتاينر هنا للاشتراك في ذلك الاستعراض. ونأمل في نفس الوقت، أن نعالج أيضا، أثناء المسح الشامل، مسألة ظلت معلقة بشأن كوسوفو وهي: الوضع النهائي لكوسوفو في المستقبل.

أعتقد أننا جميعا ندرك أن الفقرة ١١ (هـ) من القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) تطلب من البعثة "تيسير عملية سياسية ترمي إلى تحديد مركز كوسوفو الآجل، مع أخذ اتفاقات رامبوييه في الحسبان". وقد وقعت اتفاقات رامبوييه في

١٨ آذار/مارس ١٩٩٩. وبموجب تلك الاتفاقات، يفترض، بعد مرور ثلاث سنوات على سريانها، وضع آلية لتسوية وضع كوسوفو نهائيا. وقد انقضت تلك الفترة الزمنية في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢، قبل تسعة أيام. وربما يجب أن نسأل أنفسنا، عندما نجتمع في نيسان/أبريل لإجراء المسح الشامل، ما الذي جرى لذلك الإطار الزمني الذي حددناه قبل ثلاث سنوات.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): إنني سعيد بأن تكون رئاستكم، سيدي، حافلة خلال هذا الشهر بالجلسات المفتوحة لقضايا هامة جدا. واسمحوا لي أن أتوجه بالشكر للسيد الهادي العنابي على عرضه القيم عن التطورات التي طرأت منذ ٢٥ شباط/فبراير الماضي. كما يرحب وفدي أحر الترحيب بوجود السيد نوبويشا تشوفيتش نائب رئيس الوزراء في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية معنا اليوم، ونشكره على العرض المفصل والمفيد الذي قدمه أمام المجلس حول آخر التطورات في كوسوفو ومنطقة البلقان.

يود وفدي أن يعبر عن ارتياحه لقيام جمعية كوسوفو في ٢٧ شباط/فبراير الماضي بانتخاب السيد ابراهيم روغوفا رئيسا للبلاد، وتنصيب حكومة في كوسوفو برئاسة السيد بجرام رجيبي، ووفقا لاتفاق ٤ آذار/مارس ٢٠٠٢. وتعتبر هذه الخطوة أولى الخطوات الهامة في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وإنهاء أو على طريق إنهاء الجمود السياسي الذي استمر طويلا، حيث تسمح للمؤسسات المؤقتة في كوسوفو بتولي المهام الموكلة إليها بشكل كامل، بموجب الإطار الدستوري الممنوح لها. وتعزز هذه الخطوة ثقافة الحوار بين الأحزاب السياسية المتعددة الموجودة على الساحة في كوسوفو، كما ذكر السيد عنابي، حين أشار إلى تشكيل الحكومة من مختلف هذه الأحزاب، وإن كان بقي البعض ما زال خارجا عن هذه الحكومة قيد أن يقرر رغبته في المشاركة. ونأمل أن تتحقق هذه الرغبة في أقرب ما يمكن.

ومما يبعث على الارتياح أيضا بدء تحويل الإدارات الانتقالية إلى وزارات. وبذات الوقت نأمل إنصاف جميع الفئات والأعراق الرئيسية في الحكومة حتى تتحقق حالة الاستقرار من خلال هذه المؤسسات. إذ أنه من العدل الأخذ بعين الاعتبار المشاغل التي طرحها السيد نائب رئيس وزراء يوغوسلافيا الاتحادية السابقة، وبما يساعد على تحقيق حالة من الاستقرار في كوسوفو، وفق اتفاقات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

ولا بد من التأكيد هنا على ضرورة إيلاء الموضوع الأمني أهمية خاصة في ظل العمليات الإيجابية هذه. حيث يتطلب الأمر مضاعفة الجهود الرامية لإيجاد ظروف مواتية للتعايش بين جميع مكونات المجتمع في كوسوفو، وخلق الظروف المناسبة لتحسين العلاقات بين مختلف الطوائف هناك وتعزيز المصالحة فيما بينها وذلك بغية تحقيق وضع سياسي وأمني بالتساوي، وكذلك تحقيق حالة نمو اقتصادي واجتماعي مستمر لكافة السكان في كوسوفو.

وفيما يخص الفكرة التي طرحها أو التي أشار إليها السيد نائب رئيس وزراء يوغوسلافيا إي فكرة بناء جدار يفصل كوسوفو بارتفاع ٥ أمتار، فإني بالفعل وجدت هذه الفكرة غريبة كل الغرابة، خاصة وأننا نعيش في عصر رفض إقامة جدار مثل جدار برلين وهلل لهدمه. كيف يمكنه الآن أن يوافق على إقامة جدار جديد في هذه المنطقة.

كما نود أن نرحب بمبادرة نقل السجناء الألبان إلى بريستينا، بفضل جهود الحكومة اليوغوسلافية وتعاونها، ولا سيما جهود السيد نائب رئيس الوزراء تشوفيتش.

وكذلك، لا بد من إيلاء الأهمية لموضوع الأقليات العرقية المختلفة في كوسوفو، وضرورة تمثيلها تمثيلا عادلا في الحياة السياسية، إذا كنا بالفعل، نريد للأمن والاستقرار أن يتحققا في كوسوفو. وهنا نود الإشارة إلى الارتياح بخفض حالات القتل التي أشار إليها السيد عنابي، وبالتالي اتخاذ

الإجراءات الخاصة بالعفو الثاني عن اقتناء الأسلحة في كوسوفو. هذا العفو الذي جاء مع تشكيل الحكومة، حيث يساعد ذلك على تحقيق الأمن في كوسوفو. إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه ويبقى قائما: هل يمكن عمليا أن تتحقق هذه الحالة ولا سيما في إطار وجود أو استمرار وجود التطرف من بعض الفئات هناك؟ هذا سؤال جدير بالاهتمام، ويجب معالجته.

إن وفدي يؤيد الجهود التي يقوم بها ممثل الأمين العام، السيد ستاينر، منذ توليه لمنصبه كرئيس لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، من أجل صون سيادة القانون وتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) بصورة كاملة. ونأمل، في الختام، أن نستمع إلى بيان مفصل من السيد ستاينر في شهر نيسان/أبريل المقبل لمعرفة التوجه الحقيقي وآخر التطورات للوضع في كوسوفو.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية على كلماته الرقيقة الموجهة إلي.

السيد بيلينغا - إيبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أن يشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة الثالثة بشأن كوسوفو، هذا العام.

ويود وفدي أيضا أن يعرب عن تأييده للنقاط الهامة التي أثارها سفير سنغافورة فيما يتصل بضرورة إجراء دراسة استقصائية شاملة للحالة، في الموعد المناسب.

ونرحب برئيس وزراء صربيا. وقد استمعنا لرسالته بعناية فائقة. وأحاطت الكاميرون علما، على النحو الواجب، بالطلب المقدم منه للحصول على المساعدة المتعددة الأطراف من أجل إقامة مجتمع متعدد الأعراق في كوسوفو - أي بعبارة أخرى، تقديم مساعدة متعددة الأطراف من المجتمع الدولي لصون وجود كوسوفو.

ونشكر السيد عنابي على الإحاطة المفصلة المقدمة منه في بداية الجلسة حول آخر التطورات في كوسوفو. إن موقف الكاميرون من مسألة كوسوفو قد جرى توضيحه هنا يومي ٢١ كانون الثاني/يناير و ٢٥ شباط/فبراير. وفي هاتين المناسبتين، أعربنا عن اقتناعنا بضرورة اتخاذ بعض الإجراءات على سبيل الأولوية، إذا أردنا تدعيم الإنجازات القليلة التي تحققت في سبيل عودة الحياة إلى كوسوفو. وكنا نشعر أن هذه الإجراءات من ثلاثة أجزاء: تعزيز الأمن، ونزع سلاح جميع الجماعات المسلحة، وتشجيع الأقليات على العودة. وأكدنا على أن هذه الإجراءات لها أولوية عليا وما زلنا نعتبرها كذلك اليوم، لأنها تستطيع أن تصون وجود كوسوفو ذاته، مما ينطوي على صون وحدة البلد.

ونرحب بالتقدم الذي ذكر السيد العنابي أنه أُحرز هذا الشهر في هذه المجالات ذات الأولوية، وأهمها تشكيل حكومة ائتلافية. لقد كان ذلك بالفعل أمرا على درجة كبيرة من الأهمية، وأظهر أن الرسالة التي بعثت بها انتخابات ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ قد وجدت أخيرا آذاناً صاغية. في كل مرة كنا نتناول مسألة كوسوفو كنا نقول دائما إن الرسالة هي أن المطلوب لحكم كوسوفو هو الشمول، وليس الاستبعاد. ومن المؤكد أن المطلوب هو العمل الجماعي وائتلاف يجمع كل شرائح المجتمع. ولهذا السبب ندعو جميع الأحزاب، بما فيها ائتلاف صرب كوسوفو العائدين، إلى المشاركة في الحكومة من خلال ترشيح ممثلين لهم.

ونهنئ السيد شتاينر على جهوده، وخاصة على الخيال الخصب الذي استلهمه في تحقيق هذه النتائج.

وندعو جميع الدول في المنطقة إلى احترام جميع الاتفاقات الإقليمية. فهذا أمر ضروري لحفظ السلم والأمن في المنطقة.

ونغتنم هذه الفرصة لشجب العنف والجريمة اللذين ما زالا يولدان الرعب واليأس بين الناس. ونرحب هنا بحملة مكافحة الجريمة التي وضعتها لائحة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ٢٠٠٢/٦ المؤرخة ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢. وبالإضافة إلى العفو الثاني المتعلق بالسلاح، نرحب بنقل السجناء إلى كوسوفو.

كانت هذه هي النقاط التي شعرنا بالحاجة إلى تناولها في جلسة اليوم المفتوحة بشأن مسألة كوسوفو.

السيد إيلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أولا، أود أن أرحب ترحيبا حارا بنائب رئيس الوزراء تشوفيتش وأن نقدم شكرنا لمساعد الأمين العام العنابي على إحاطة إعلامية مفيدة ونافعة جدا وزاخرة بالمعلومات، كالعادة. ويؤيد وفدي البيان الذي ستدلي به اسبانيا باسم الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق من النقاش، وبذلك يمكنني أن أكون مختصرا نسبيا.

شأننا شأن الآخرين، نرحب بالتطورات الإيجابية جدا التي حدثت منذ إحاطتنا الإعلامية الأخيرة بشأن كوسوفو. ونرحب على وجه الخصوص بانتخاب مجلس كوسوفو لرئيس وحكومة. فلقد كانت هذه خطوة هامة للأمام بالنسبة لكوسوفو والأمن الإقليمي على حد سواء. وشأني شأن الآخرين أيضا، أود أن أهنئ ممثل الأمين العام الخاص لكوسوفو، السيد شتاينر، على تأمين ذلك الاتفاق وعلى محاولاته لاستكمال العملية من خلال ضمان المشاركة الصربية في الحكومة. إنه لمن المصلحة الكبيرة والواضحة جدا للطائفة الصربية أن تؤدي دورها الكامل في هذا المسعى. ومن الضروري أن تعمل إدارة الحكم الذاتي المؤقتة لصالح جميع الطوائف، وأفضل سبيل لضمان ذلك هو مشاركة الطائفة الصربية. إننا نحث على الاتفاق على هذه المشاركة بأسرع وقت ممكن. كذلك أود أن أقول إن هذه المشاركة ستكون علامة هامة على الطريق. وأرحب كثيرا جدا بما قاله السيد العنابي عن عزم الممثل الخاص وضع علامات قياسية، وهذا شيء حثت عليه المملكة المتحدة زمنا طويلا جدا خلال المناقشات المتتالية في المجلس.

كذلك نرحب بالتطور الإيجابي الثاني، الذي أشار إليه آخرون: نقل سجناء كوسوفو الألبان من السجون الصربية إلى وصاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وهذه خطوة هامة في بناء الثقة والطمأنينة بين الطائفتين العرقيتين. وأود أن أهنئ، هنا الآن، نائب رئيس الوزراء تشوفيتش وبعثة الأمم المتحدة على دورهما في التوصل إلى هذه النتيجة الناجحة. ونحن نتطلع إلى استكمال عملية استعراض الأحكام القضائية.

إن الحوار بين بلغراد وبريشتينا، الذي ينبغي أن يشمل في أسرع وقت ممكن ممثلين للحكومة الجديدة المؤقتة، ضروري للاستقرار الإقليمي. كلا الجانبين بحاجة إلى مواصلة الانخراط بشكل إيجابي من أجل تمثيل مصالح جميع الطوائف تمثيلا فعالا. وتشمل هذه المصالح إحراز أسرع تقدم ممكن في تنفيذ الالتزامات الواردة في الوثيقة المشتركة المبرمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وتوجد حاجة واضحة بصفة خاصة للتعاون الوثيق في مسألة عودة المشردين داخليا من طوائف الأقلية. إن نائب رئيس الوزراء تشوفيتش، إذا جاز لي أن أقول هذا في حضوره، يؤدي دورا رئيسيا في هذه العملية، ونحن نتطلع إلى مواصلة وتكثيف التعاون بدرجة أكبر بين مركز التنسيق التابع له وكل من بعثة الأمم المتحدة والحكومة المؤقتة.

وإننا لا نعتذر عن العودة الآن إلى قضايا التطرف والإرهاب والجريمة المنظمة، التي ظلت موضوعا ملازما لبيانات المملكة المتحدة في المجلس. هذه مشاكل إقليمية، وهي بحاجة إلى حلول إقليمية. إننا نرحب بالتعاون القائم

بين وزراء القانون والنظام وقوات الشرطة والأطراف الأخرى المؤثرة. ولكن من الضروري تكثيف هذا التعاون لضمان عدم وجود أماكن يفر إليها المجرمون. إننا نؤيد المزيد من استثمار بعثة الأمم المتحدة في قدراتها الخاصة بالقانون والنظام، ولا سيما في التدابير التي تُوضع لمكافحة الجريمة المنظمة. ونحن تواقون لرؤية زيادة أكبر في أعداد الشرطة في دائرة كوسوفو، مع تخفيض أعداد الشرطة الدوليين بما يتناسب مع هذه الزيادة فقط. ونرحب أيضا بالخطوات التي اُتخذت لزيادة تخصص شرطة بعثة الأمم المتحدة في مجالات مثل الجريمة المنظمة.

واتفق مع نائب رئيس الوزراء تشوفيتش على أن المجالين الهامين اللذين ينبغي أن نركز عليهما هما بناء المؤسسات والمجتمع المتعدد الأعراق. ولست واثقا من أنني أستطيع أن أقول إن وصف السفير لافروف الذي يتضمن عبارة ''سرطان أوروبا'' (انظر أعلاه)، وصف مشجع لكن من الواضح تماما أنه شيء يجب أن نجتهد جميعا بشدة لتفاديه. وغني عن القول إننا إذا كنا سنفعل ذلك فيجب علينا، بوصفنا مجلس الأمن، أن ندرك أهمية الحوار الفعال بين بلغراد وبريشتينا وأن نبعث في آن واحد برسالة تأييد مدوية لجهود الممثل الخاص، الذي بدأ هذه البداية الجيدة في عمله الجديد. ويسعدني كثيرا أن أقول إنني أعتقد أن منطق النقاش اليوم يجسد بشدة كلتا هاتين النقطتين.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد العنابي وأرحب بنائب رئيس الوزراء تشوفيتش في المجلس وأشكره على العرض الذي قدمه لنا.

وإننا أيضا نشيد بنجاح أبناء كوسوفو وقادهم السياسيين في تشكيل حكومة جديدة. ويستحق الممثل الخاص شتاينر عبارات تقدير خاصة على دوره الهام في المساعدة على التوصل إلى ذلك الاتفاق.

وإننا نشجع الرئيس روغوفا ورئيس الوزراء رجب ورئيس الجمعية تقي على التصدي لحل الكثير جدا من المسائل الصعبة التي يتعين على الحكومة أن تواجهها الآن. وتصريحاهم الأولية المعبرة عن التزام الحكومة بحكم القانون، والإصلاح الاقتصادي، وتعزيز الأمن، وبحقوق الأقليات، وهذا مهم جدا، تصريحات مشجعة. وإننا نحتاج إلى أن نرى النتائج، ونحثهم على المواصلة.

ويسعدنا كثيرا أن نرحب بنقل المعتقلين الألبان أمس من صربيا إلى كوسوفو. وهذا نبأ طيب جدا. ونشيد بنائب رئيس الوزراء تشوفيتش، والممثل الخاص شتاينر وجميع الذين ساعدوا على تيسير اتخاذ هذه الخطوة الهامة إلى الأمام. ونأمل أن يعزز هذا الإجراء الذي طال انتظاره زيادة تحسين مناخ العلاقات العرقية في كوسوفو وأن يساعد على تشكيل توافق في الآراء بشأن المسائل البالغة الأهمية الأخرى التي تواجه جميع أبناء كوسوفو، مثل الإصلاح الاقتصادي.

ونحن في ذلك الصدد، شأننا شأن غيرنا، نشعر بخيبة الأمل من أن صرب كوسوفو رفضوا المشاركة حتى الآن في الحكومة. فمن المصلحة البالغة الأهمية لجميع صرب كوسوفو أن يشاركوا. وسيكون من التحديات الرئيسية للحكومة الجديدة تهيئة مناخ من الثقة والطمأنينة من شأنه أن يطمئن الصرب والأقليات الأخرى، ويشجع عودة اللاجئين والمصالحة. ويبدو أننا نتفق جميعا على أن هذا ينبغي أن يكون هدفا لهذه العملية، ومن الضروري اضطلاع الصرب بدور ظاهر في الحكومة لتحقيق ذلك. وإننا نؤيد بقوة جهود الممثل الخاص شتاينر الرامية إلى تشجيع المشاركة البناءة من صرب كوسوفو في مؤسسات الحكم. وأود أن أشجع بشدة نائب رئيس الوزراء على مواصلة الجهود البناءة الرامية إلى تشجيع تلك المشاركة كذلك، وتثبيط التفكير في إنشاء مؤسسات صربية موازية.

ولا تزال حكومتي تؤمن بأن الخصخصة والأولويات الاقتصادية الأخرى أساسية الآن للإسراع بعودة اللاجئين والمشردين داخليا. والنمو الاقتصادي والاستثمار هما في نهاية المطاف أفضل أساس لإعادة بناء كوسوفو الديمقراطية المتعددة الأعراق وللتمهيد للمستقبل.

وإننا نرحب بتعيين مدير الشرطة الجديد ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، السيد فيلر، وندعم جهوده الرامية إلى تعزيز دائرة شرطة كوسوفو والاستمرار في مكافحة الجريمة المنظمة. وأود أن أثني بقوة على تعليقات السفير إلدون فيما يتعلق بالجريمة والإرهاب.

ما من شك في أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله، ولكن ينبغي أن أقول إن مما يشجعنا التقدم الذي تمكن الممثل الخاص شتاينر وبعثة الأمم المتحدة من إحرازه خلال الشهر الماضي. لقد شهدنا اتخاذ بعض الخطوات الهامة إلى الأمام. ونعرب عن دعمنا الكامل للممثل الخاص. ونتطلع إلى أن نسمع منه شخصيا في المستقبل القريب.

السيد ريباس (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): نود أن نستهل بالترحيب بنائب رئيس وزراء صربيا تشوفيتش والسيد العنابي، وبشكرهما على المعلومات التي قدماها إلينا. إذ وفرت لنا تلك المعلومات صورة أكثر شمولا لما يجري على أرض الواقع.

لقد جرت عدة أحداث في الشهر الماضي ذات أهمية لمستقبل كوسوفو والمنطقة عموما. ونود أن نسلط الضوء على أربعة من هذه الأحداث التي نعتقد أنها ذات صلة بمناقشات مجلس الأمن.

أولا، فيما يتعلق بتشكيل حكومة كوسوفو، نود أن نسلط الضوء على الاتفاق الذي تم التوصل إليه في الأيام الأخيرة بين قادة الأحزاب الرئيسية في كوسوفو والممثل الخاص للأمين العام. إذ أن ذلك الاتفاق قد مكن من المضي قدما في تشكيل حكومة جديدة بعد عدة شهور من الجهود. ونحن مقتنعون بأن القادة الجدد سيكونون واعين بالمسؤوليات التاريخية التي تقع على عواتقهم فيما يتعلق بإقامة مجتمع متعدد الأعراق قائم على أساس راسخ من المبادئ الديمقراطية. ونحثهم على تركيز جهودهم على بناء مؤسسات جديدة تضمن أساسا قويا لمناقشة الوضع النهائي لكوسوفو في المستقبل.

ويساورنا قلق من رد فعل التحالف الصربي فيما يتعلق بالمشاركة في الحكومة. ونأمل أن يقبل الخيارات التي عرضها الممثل الخاص شتاينر، وألا يجعل مشاركته في الحكومة مشروطة باستحداث وزارة جديدة. ونلتمس من نائب رئيس الوزراء تشوفيتش أن يتدخل في المفاوضات بغية ضمان مشاركة الصرب في هيكل الحكومة الجديدة.

نقطتي الثانية تتعلق بتبادل السجناء بين بلغراد وكوسوفو. ونحن نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين حكومة بلغراد وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو فيما يتعلق بسجناء الحرب. لقد أدى ذلك الاتفاق إلى نقل أكثر من ١٤٦ سجينا ألبانيا من صربيا إلى كوسوفو. وهذا دليل على حسن النية والعلاقة التعاونية التي أقيمت بين البعثة والحكومة في بلغراد، والتي يمثل السيد تشوفيتش أحد بناتها الرئيسيين.

نقطتي الثالثة تتعلق بإنشاء اللجنة المشتركة المعنية بشؤون الحدود. ونود أن نركز على إنشاء لجنة الخبراء المعنية بمسائل الحدود بعد التوقيع على اتفاق بين البعثة وحكومة مقدونيا. ونعتقد أن عمل اللجنة سييسر البحث عن حلول ملائمة للمشاكل الناشئة الآن بين المزارعين وملاك الماشية، وسيمكن في نفس الوقت، من مراعاة الاتفاق المتعلق بترسيم الحدود، الذي وقعت عليه السنة الماضية حكومتا يوغوسلافيا ومقدونيا. ونعتقد أنه ينبغي للسلطات الجديدة في كوسوفو

أن تعلم بعمل اللجنة في الوقت المناسب بغية تفادي أي سوء فهم وضمان امتثال جميع الأطراف المشاركة في أي قرار تتخذه اللجنة.

نقطتي الرابعة تتصل بالعلاقات بين بعثة الأمم المتحدة وبلغراد وحكومة كوسوفو. وقد ظلت كولومبيا تصر على ضرورة إقامة تعاون فعال وشفاف بين السلطات في بلغراد والحكومة الجديدة في كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة عن طريق الممثل الخاص للأمين العام. ونود أن نغتنم الفرصة التي يتيحها وجود نائب رئيس الوزراء تشوفيتش هنا - الذي كان مساهما أساسيا في تعزيز العلاقات بين حكومته وبعثة الأمم المتحدة - لنشدد على ضرورة التقارب مع السلطات في كوسوفو. وندرك أنه لا تزال توجد مسائل عديدة يختلف فيها موقفا الحكومتين، ولكننا مقتنعون بأنهما ستجدان، بمساعدة الممثل الخاص، أرضا وسبلا مشتركة لمعالجة الاختلافات القائمة. ولن نتمكن من ضمان إقامة مجتمع متعدد الأعراق في كوسوفو توجد فيه ضمانات لكل المواطنين إلا عن طريق الجهود المشتركة بين القادة.

أخيرا، نؤيد اقتراح الاتحاد الروسي الرامي إلى إجراء استعراض شامل لنجاحات واخفاقات بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو خلال السنوات الثلاث الماضية.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أيضا أن أتقدم بالتهانئ الحارة جدا إلى السيد نيبوشا تشوفيتش، نائب رئيس وزراء صربيا ورئيس المركز اليوغوسلافي الصربي المشترك للتنسيق بشأن كوسوفو وميتوهيا. وأرحب في مناقشتنا اليوم بمشاركة زعيم يوغوسلافي سياسي بارز مسؤول عن المسائل المتعلقة بكوسوفو.

أود أيضا أن أشكر السيد هادي العنابي على إحاطته الإعلامية، التي أبرزت النجاحات التي حققتها الأمم المتحدة في كوسوفو منذ إحاطته الإعلامية الأخيرة، في ٢٥ شباط/فبراير. وتلك النجاحات ذات أهمية خاصة، لأنها أحرزت في فترة زمنية قصيرة.

وفرنسا تؤيد بالطبع البيان المفصل الذي سيدلي به في الوقت المناسب الممثل الدائم لاسبانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأود الآن، بصفتي الوطنية ، أن أتناول بعض المسائل التي توليها فرنسا أهمية خاصة.

إن انتخاب السيد إبراهيم روغوفا لرئاسة كوسوفو وتشكيل حكومة تحالف بقيادة السيد بيرم رجب يمثلان أهم التطورات التي حدثت في الأسابيع الأخيرة. وأهنئ السيد روغوفا والسيد رجب على انتخابهما. ومما يناسب المقام أيضا أن نرحب بالإسهام الشخصي للسيد ميكائيل شتاينر في هذا النجاح.

إن الاتفاق السياسي الذي أبرم تحت رعاية الممثل الخاص للأمين العام سيجعل الإطار الدستوري للحكم الذاتي المؤقت قابلا للتطبيق. ويجب أن يضطلع قادة تحالف بوفراتاك بدورهم في الحكم الذاتي، الذي أعطاهم فيه الإطار الدستوري دورا كاملا يؤدونه - وكذلك في جمعية كوسوفو، التي يمثل فيها بوفراتاك قوة سياسية هامة. إنهم مسؤولون أمام ناخبيهم، بل وأمام كوسوفو برمتها، وينبغي الاضطلاع بتلك المسؤولية كاملة في إطار القرار ١٢٤٤(١٩٩٩) والإطار الدستوري. ونؤيد الإجراءات التي اتخذها الممثل الخاص بغية كسر الجمود الراهن.

وهناك الكثير من العمل الذي ينتظر حكومة كوسوفو. والإدارة اليومية لكوسوفو أصبحت الآن من مسؤوليتها. ولذا، فعليها أن تشارك في التفاصيل ومهام الإدارة بدون إبطاء. ورفاه جميع السكان يرتهن بنوعية تقديراتها وسلامة قراراتها. وإن المهام التي تنتظرها تبرر اضطلاعها الكامل بالمسؤوليات التي تقع على عاتقها بموجب الإطار الدستوري.

ومن الأهمية بمكان أن تراعي حكومة كوسوفو عند ممارسة مهامها تحقيق المصلحة المشتركة. ويجب أن تنفذ الأنشطة العامة لما فيه صالح جميع المقيمين، بما في ذلك الأقليات. والممثل الخاص للأمين العام سيتأكد من حدوث ذلك فيما يتعلق بتنفيذ أحكام الإطار الدستوري والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ولا بد من بذل كل جهد ممكن لتحسين أوضاع طوائف الأقليات في كوسوفو. والتنمية الاقتصادية وتعزيز الأمن لهما تأثير حاسم في تخفيض معدلات الهجرة، حيث أنها مرتفعة للغاية.

وينبغي أن تظل مسألة العائدين موضع اهتمامنا، نظرا لما لها من أهمية رمزية ومضامين إنسانية. ونتوقع من زعماء كوسوفو ذوي الأصول الألبانية، الذين يتعاونون بفعالية مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على كل الأصعدة، بما في ذلك الصعيد المحلي، أن يكفلوا اكتمال تنفيذ كل المشاريع الجاري العمل فيها. وحشد الجميع حول هذه القضية أمر ضروري. ونرحب بالنداء الذي وجهه السيد رجب في كامينيتشا لتخليص الإقليم من التعصب وإدماج الأقليات التي تعيش في جيوب. وينبغي اتباع هذا الطريق ضمانا لتحقيق نتائج ملموسة.

ومن الأهمية بمكان، بشكل عام، أن ينفذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر بين السيد هيكروب والسيد تشوفيتش تنفيذا كاملا. ونحن نلمس النتائج بالفعل مع نقل آخر السجناء الألبان من صربيا إلى كوسوفو. وتسوية هذه المسألة تمثل نجاحا واضحا يدلل على جدوى التعاون الوثيق والصادق بين بعثة الأمم المتحدة وممثلي كوسوفو المنتخبين والسلطات اليوغوسلافية المختصة بشأن المسائل العملية ذات الاهتمام المشترك. ونتطلع إلى المشاركة المستمرة للسيد تشوفيتش في تنفيذ اتفاق ٥ تشرين الثاني/نوفمبر من خلال الحوار مع البعثة، وقريبا مع مؤسسات الحكم الذاتي الانتقالية.

والاتفاق الذي تم التوصل إليه في بلغراد في ١٤ آذار/مارس تحت رعاية السيد خافيير سولانا بشأن العلاقات بين صربيا والجبل الأسود سيساعد في تعزيز الاستقرار في جنوب شرقي أوروبا ويقرب هذه المنطقة من أوروبا. ونحيي الشجاعة السياسية للموقعين على هذا الاتفاق، والتي كانت مثالية. إن الاتفاق لا يغير هوية الدولة ولا شخصيتها الدولية. ولذلك، فإن الالتزامات الدولية والقوانين ذات الصلة بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، لا سيما القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ستظل سارية في دولة صربيا والجبل الأسود الواحدة.

السيدة لاخوس (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): قبل أن أبدأ أود أن أضم صوتي إلى أصوات جميع أعضاء المجلس الذين وجهوا الشكر للسيد هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، على المعلومات التي قدمها لنا. وبصورة خاصة، أود أن أعرب عن التقدير للملاحظات التي أدلى بها نائب رئيس الوزراء في جمهورية صربيا، السيد نيبويشا تشوفيتش، الذي ترك لنا رسالة واضحة تماما مفادها أن الوقت ضيق، ويجب أن نحقق مهمتين أساسيتين- بناء مؤسسات المنطقة وإقامة مجتمع متعدد الأعراق.

وفي بداية الشهر الحالي، صدقت جمعية كوسوفو على الاتفاق الذي توصلت إليه الأحزاب الرئيسية في الإقليم على إنشاء حكم ذاتي انتقالي برئاسة الرئيس إبراهيم روغوفا ورئيس الوزراء بيرم رجب. والمكسيك ترحب بهذا الإنجاز، لأنه سيساعد في نقل السلطة من بعثة الأمم المتحدة إلى المؤسسات الانتقالية، بما يتماشى مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وسيساعد ذلك بدون شك في إضفاء الاستقرار على المنطقة. وستبدأ أيضا مرحلة في غاية الحساسية- ضمان

نقـل مسـؤوليات الحكومـة ، إلى أقصـى مـدى ممكـن، إلى السلطات المحلية داخل الإطار الدستوري القائم. ولا بد أن نتذكر أن الطريق أمامنا طويل، لكننا نأمل أن نصل إلى نهايته قريبا.

هذا الإقليم يظل من أكثر المناطق تخلفا في أوروبا من الناحية الاقتصادية، وما زال يتعين عمل الكثير لبسط حكم القانون بغية مكافحة الجريمة المنظمة بشكل أكثر فعالية والنـهوض بـالنمو الاقتصـادي. وسـيتطلب ذلـك الإرادة السياسية والنضوج من جانب كل الأطراف المعنية. إن كوسوفو التي تنعم بالوئام إنما تعني أن الثقة سوف تسود بين كل المقيمين في الإقليم، الأمر الذي يقتضي ترك ذكريات الماضي المريرة وراء الظهور. وهذا شرط أساسي من أجل التنفيذ الكامل لمفاهيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. والثقة التي يمكن أن تقوم بين كل طوائف المجتمع، بدون استبعاد أو تدخل، ستكون الأساس لكوسوفو المزدهرة التي يقويها الاتحاد.

إن عـودة اللاجئين والمشـردين داخليـا إلى ديـارهم ستبين التقدم المحرز على الطريق. وقد أحطنا علما بجهود بعثة الأمم المتحدة من أجل إعادة الألبان الذين كانوا محتجزين في سجون صربيا إلى الإقليم، وأحطنـا علمـا بالتدابـير المتخـذة لإطـلاق سـراح الأشـخاص الذيـن يمكـن اعتبـار الأحكـام الصادرة ضدهم باطلة.

ويتابع المجتمـع الـدولي باهتمـام أنشـطة بعثـة الأمـم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وأجـهزة الأمـم المتحـدة المختلفة والمنظمات الأمنية الإقليمية التي قدمت المثال على التضـافر الاسـتراتيجي لبنـاء سـلام دائـم في كوسـوفو. والمكسيك تشجع بعثة الأمم المتحدة وكل الوكالات الدولية الأخرى العاملة في الإقليم على مواصلـة جـهودها الصادقـة والمثمرة من أجل السلام والأمن الدوليين .

ونحن نرحب بالاقتراح الذي تقدمت به عدة وفود ومفـاده أن يخـاطب السـيد شـتاينر المجلـس خـلال شـهر نيسـان/أبريـل وأن يخبرنـا عـن التقـدم المحـرز، خاصـة بشـأن مسائل الحدود مع مقدونيا.

وتحيط المكسيك علماً بالوثيقـة المتعلقـة بـالخطوات الأولى نحو إعادة تحديد العلاقات بين صربيا والجبل الأسود، الموقّعة في بلغراد بتاريخ ١٤ آذار/مارس، وخاصة ما يتعلق منها بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية، وعلى غرار زملائي الذين تكلموا قبلي، أود أن أشكر الأمين العام المسـاعد، هـادي العنـابي، على إحاطته الإعلامية.

ويـود الوفـد الصيـني أن يرحـب بوجـود السـيد تشوفيتش، نائب رئيس وزراء جمهورية صربيا اليوغوسلافية التأسيسية، ونحن نشكره على بيانه الهام ونؤيد آراءه.

إننا نعتقد أن أعلى الأولويات في كوسوفو في الوقت الحاضر هي أولاً بناء المؤسسات، وثانياً بنـاء مجتمـع أصيـل متعدد الأعراق.

لقد ذكر نائب رئيس الوزراء تشوفيتش في بيانه أن جميع السجناء من أصل ألباني نقلوا من صربيا إلى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. فهذا الأمر سييسر تحقيق المصالحة الوطنية والثقة المتبادلة. ونحن نقدّر عميق التقدير الجهود التي بذلها السيد تشوفيتش في هذا الصدد.

إن الحالة عموماً في كوسوفو مستقرّة مؤخراً. فثمة تقدم يحرز في العملية السياسية والتنمية الاقتصادية. وتجـدر الإشارة إلى أن مختلف الأطراف في كوسوفو توصلت إلى اتفاق على تشكيل حكومة ائتلافية. ونحن نرحب بهذا التقدم المحرز. ومع ذلك، لا يسعنا أن نتغاضى عن أن الجريمة المنظّمة

العابرة للحدود والاتّجار بالاسلحة يظلان يشكلان قلقين خطيرين.

لم يحدث تحسن يذكر في الحالة الأمنية في مناطق الأقليات، وعودة الأقليات العرقية تجري بوتيرة بطيئة. ويحدونا الأمل في أن تعزّز بعثة الأمم المتحدة تعاونها مع بلغراد لبذل مزيد من الجهود بغية التصدي للمشاكل التي ذكرتها سابقاً.

ويحدونا الأمل أيضاً في أن تعمل حكومة كوسوفو الائتلافية، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة، على التنفيذ الصارم للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، بهدف إنشاء مجتمع متجانس ومتعدد الأعراق في كوسوفو.

ويرحب الوفد الصيني بالجهود المبذولة في سكوبيي، بتيسير من السيد شتاينر، لإنشاء لجنة خبراء مشتركة لمعالجة مشاكل الحدود. ويحدونا الأمل في أن تضطلع هذه اللجنة بدور ناشط في مساعدة الجانبين على تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وبناء على اتفاق ترسيم الحدود الذي وقّعته حكومة مقدونيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، من الممكن بصورة فعلية معالجة المسائل الحدودية العملية بين بريستينا وسكوبيي، بغية كفالة ظروف العيش الطبيعية للسكان على أرض الواقع.

ونلاحظ أيضاً أنه قبل فترة ليست ببعيدة، أدلي بملاحظات تضرّ بالتعايش السلمي بين بلدان المنطقة وتضرّ باستقرار كوسوفو والمنطقة ككل. وقد استرعى ذلك اهتمام المجتمع الدولي. ونأمل في ألاّ تتكرر هذه الأحداث.

وفي الختام، يحدونا الأمل في أن تنفذ الأطراف المعنية تنفيذاً فعّالاً القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وأن تواصل العمل على تحقيق السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية في منطقة البلقان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلاً للنرويج.

تقدّر النرويج مشاركة نائب رئيس الوزراء تشوفيتش هنا اليوم بصفته طرفاً رئيسياً في عملنا عن كوسوفو وممثلاً بارزاً عن القيادة الديمقراطية في بلغراد التي تقيم بلادي معها علاقات ممتازة.

وعلى غرار الآخرين، نرحب بانتخاب رئيس وحكومة مؤقتة في كوسوفو باعتبار ذلك خطوة رئيسية نحو تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وبغية أن تعمل هياكل كوسوفو بفعالية، المطلوب قيام تعاون بين الممثلين المنتخبين، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبلغراد.

وتشجع النرويج إجراء حوار بين ائتلاف العائدين والممثل الخاص للأمين العام شتاينر وزعماء كوسوفو بغية كفالة أن يشارك صرب كوسوفو مشاركة كاملة في هياكل الحكومة المؤقتة. فمشاركة بلغراد هامة ونحن نشجع السيد تشوفيتش على العمل مع زعماء صرب كوسوفو البنّائين للتوصل إلى حلول تكون في صالح جميع صرب كوسوفو.

وترحب النرويج بالدور الناشط والبنّاء لبلغراد في الأشهر الأخيرة، وهو الدور الذي ظهر مجدداً أمس بالإفراج عن محتجزين ألبان كوسوفيين من سجون صربية.

ومع ذلك، بالإمكان زيادة التعاون بين بعثة الأمم المتحدة والسلطات اليوغوسلافية. وينبغي استعمال الفريق العامل الرفيع المستوى بوصفه آلية للحوار البنّاء بين الزعماء المنتخبين ديمقراطياً في بريستينا وبين بلغراد.

والتراجع العام في جرائم العنف والقتل في كوسوفو السنة الماضية يبرّر التفاؤل ولكن ليس الرضا عن النفس. فالحالة الأمنية للأقليات العرقية تظل مبعث قلق. وتعزيز القانون والنظام في كوسوفو ضروري. فالمسألة ليست مسألة

أقليات فحسب، وإنما مسألة مدنية تؤثر على جميع شرائح سكان كوسوفو.

والجريمة المنظّمة والاتجار غير القانوني يبعثان على قلق كبير، ليس لكوسوفو فحسب، وإنما للمنطقة ولأوروبا عموماً. والنرويج تؤيد مبادرة الممثل الخاص للأمين العام شتاينر بإعطاء صلاحيات أكبر للشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة بغية مكافحة الجريمة المنظّمة في كوسوفو. ونؤيد كذلك برنامج العفو الذي أعدّه الممثل الخاص للأمين العام، ونحث زعماء كوسوفو على العمل مع البعثة لنجاحه.

وتبقى عودة المشردين في الداخل تحدياً هاماً. فيجب بذل جهود أكبر لتهيئة ظروف العودة المستدامة. وسيكون ذلك تدبيراً هاماً من ضمن التزام زعماء كوسوفو بحماية حقوق الإنسان لجميع سكان كوسوفو. وسيظل الانخراط الدولي مطلوباً أيضاً بغية تيسير عودة الأقليات.

وتشدد النرويج على أن الحكومة المؤقتة المنتخبة حديثاً يجب أن تحترم اتفاق ترسيم الحدود المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠١. وعلى الممثلين المنتخبين في جمعية كوسوفو، فضلاً عن السلطات التابعة للحكومة المؤقتة، التقيّد الصارم بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) وبالإطار الدستوري.

وترحب النرويج بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الجبل الاسود وصربيا على ترتيب دستوري بين الجمهوريتين. فالاتفاق يسهم في الاستقرار الإقليمي ويبين أن المفاوضات السياسية بإمكانها أن تسفر عن ترتيبات مقبولة على نحو مشترك. وهو يسهم أيضاً في تهيئة بيئة أكثر استقراراً لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) في كوسوفو.

وأود أن أعرب للسيد شتاينر، من خلال الأمانة العامة، عن تأييد النرويج الكامل لجهوده، ونتطلع إلى رؤيته هنا في المجلس.

أستأنف مهامي الآن بوصفي رئيساً للمجلس.

الممثل التالي على قائمتي ممثل اسبانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أرياس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت الدول التالية عن تأييدها لهذا البيان: إستونيا وأيسلندا وبلغاريا وبولندا وتركيا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا وليختنشتاين ومالطة وهنغاريا.

ونعرب عن ترحيبنا بمشاركة السيد نيبويسا كوفيتش، نائب رئيس وزراء جمهورية صربيا اليوغوسلافية، في اجتماع المجلس اليوم.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بانتخاب جمعية كوسوفو السيد إبراهيم روغوفا رئيساً لكوسوفو، وبتشكيل حكومة فيها، الأمر الذي يمثل خطوة هامة للأمام في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ويرى الاتحاد أن هذه المؤسسات الحديثة العهد بالإنشاء ستضطلع بكامل المهام الموكولة إليها بموجب الإطار الدستوري للحكم الذاتي المؤقت. ونهنئ الممثل الخاص شتاينر على نجاحه في التوسط لإبرام اتفاق بشأن تشكيل الحكومة، ونؤيده في اعتزامه إجراء الانتخابات البلدية يوم ٢١ أيلول/سبتمبر.

ونتطلع إلى حل مسألة مشاركة ائتلاف ''العودة'' في الحكومة. إذ أن لهذا الائتلاف دوراً حاسماً يؤديه في تشكيل مؤسسات كوسوفو الجديدة.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي الممثل الخاص للأمين العام السيد شتاينر فيما يعتزمه من معالجة التحديات التي يفرضها وضع الأساس للتقدم الاقتصادي، وإنشاء ثقافة سياسية تستند إلى سيادة القانون، بما في ذلك محاربة الجريمة المنظمة والعنف، وبناء مجتمع نزيه وعادل يحفظ للجميع كرامتهم.

ويهيب الاتحاد الأوروبي بجميع الأطراف أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو في السعي لتحقيق تلك الأهداف.

ولا تزال مكافحة الجريمة المنظمة والعنف أمراً في المقام الأول من الأهمية للاتحاد الأوروبي. فالتحرر من الخوف شرط أساسي لتعميق جذور الديمقراطية في كوسوفو. ونعرب عن تأييدنا لجميع الخطوات الرامية إلى استئصال الجريمة المنظمة والعنف، ونرحب بالنظام المعتمد مؤخراً للإسراع بالتحقيقات في الأنشطة الجنائية. كما نتطلع إلى أن تتصدى الأنظمة المقبلة لمعالجة الجريمة الاقتصادية التي تعوق إحراز التقدم في إقامة اقتصاد قادر على أداء مهامه.

ويواصل الاتحاد الأوروبي تقديم دعمه للتنفيذ الكامل للوثيقة المشتركة للتعاون بين البعثة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الموقعة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، ونرجو أن يحرز تقدم ملموس في جميع المجالات ضمن الإطار المذكور. ونرحب بالإعلان عن إعادة جميع ألبان كوسوفو المحتجزين في جمهورية صربيا إلى كوسوفو. فهذا يشكل في الواقع مثالاً طيباً على فعالية ذلك التعاون.

ونتوقع أيضاً أن يكون التعاون بين ممثلي شعب كوسوفو المنتخبين والبعثة وبلغراد فعالاً في تهيئة أوضاع تتسم بالأمن وحرية التنقل لجميع الطوائف، وهي لازمة لكفالة زيادة في عودة الصرب المشردين إلى كوسوفو.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجدداً ضرورة الاحترام الكامل لاتفاق الحدود بين جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية المبرم في شباط/فبراير ٢٠٠١. ويرحب الاتحاد بقرار الممثل الخاص للأمين العام، السيد شتاينر، ورئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة إقامة لجنة مشتركة لمعالجة المشاكل العملية التي يمكن أن تنشأ عن تنفيذه على أرض الواقع. ونتطلع إلى اتخاذ مزيد من التدابير لتعزيز التعاون في مجال الشرطة بين البعثة وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في محاربة الجريمة المنظمة.

وقد أكدنا مجدداً أن الهدف الرئيسي لشعب كوسوفو يتمثل في الاندماج في الاتحاد الأوروبي. غير أنه إذا أرادت كوسوفو أن يكون لها مستقبل في أوروبا، فإنها يجب أن تكون مجتمعاً ديمقراطياً متعدد الأعراق، يستند إلى سيادة القانون، والكرامة وحرية التنقل بالنسبة لجميع الطوائف. ونشجع المؤسسات المؤقتة المنشأة حديثاً وقادة الطوائف على بذل أقصى المستطاع لتحقيق هذه الأهداف، بمساعدة من البعثة والاتحاد الأوروبي وسائر المجتمع الدولي.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي في الواقع ملتزماً بتقديم الدعم الاقتصادي والسياسي لكوسوفو. فنحن أكبر المساهمين بفارق ظاهر في عملية تعمير المقاطعة، حيث نقدم المساعدة في مجالات من قبيل السياسات والإدارة الاقتصادية والمالية والنقدية، فضلاً عن المساعدة في بناء القدرة المحلية.

ونغتنم هذه الفرصة للترحيب بالتقدم الذي أحرزته جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في تنفيذ الاتفاق الإطاري، فضلاً عن نجاح اجتماع المانحين الذي نظمته المفوضية الأوروبية والبنك الدولي في بروكسل في وقت سابق من هذا الشهر.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي بقوة أن تركيز طاقات المنطقة على التنمية الاقتصادية والإصلاح المؤسسي والاندماج في أوروبا خير طريق لتحقيق الاستقرار والتغلب على الصراع.

وختاماً أود أن أقول إننا ما زلنا على التزامنا بمواصلة تقديم مساعدتنا الاقتصادية في إطار عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، وبما يتفق مع سياسة المشروطية القائمة التي تستند إلى تحقيق المعايير الأوروبية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): والآن أدعو نائب رئيس الوزراء كوفيتش إلى الإدلاء ببعض تعليقات إضافية.

السيد كوفيتش (يوغوسلافيا) (تكلم بالصربية؛ وقام الوفد بتوفير الترجمة الشفوية إلى الانكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكركم يا سيدي الرئيس على عقد هذا الاجتماع اليوم. ومن دواعي سروري الشديد أن سؤالاً وُجه اليوم، وربما بطريق غير مباشر، عن مشاركة ائتلاف "العودة" في حكومة كوسوفو. ونحن ندرك بالطبع أن اتخاذ قرار بذلك يرجع أمره إلى نواب ائتلاف العودة. وهم يريدون أن يكونوا شركاء حقيقيين، ولا اهتمام لهم بمجرد المظاهر. أما الكيفية التي عرضت بها مسألة الشراكة على نواب ائتلاف العودة فقد أربكت النواب؛ فقالوا إنهم لم يستشاروا ولم يتوصلوا إلى اتفاق في هذا الصدد.

وكما يعلم المجلس، لم يقدم لهم أي عرض بالتوقيع على موافقة الائتلاف على حكومة كوسوفو. بيد أن السيد شتاينر قد عقد عدة مباحثات فيما بعد مع نواب "العودة" وهم يرون أنه سوف يلزمهم إجراء مزيد من التشاور. كما يرون وجوب المحافظة على وحدتهم وأنه لا ينبغي القيام بمحاولات للتفريق بينهم. فقد بذلت بعض جهود لإيجاد أحزاب مختلفة ضمن صفوف الائتلاف، اعتقاداً بأن ذلك أسرع طريق للوصول إلى نتيجة.

ولم يتم إبلاغ نواب العودة بأمر الاتفاق الذي أبرم مع القادة الألبان إلا بعد توقيعه. ولم يتم إبلاغهم بأمر المناصب الوزارية في الحكومة إلا بعد أن شُغلت جميع المناصب الوزارية. ويجب أن نحاول تفهّم وجهة نظرهم، لأن الصرب في كوسوفو مروا بتجربة مختلفة تماماً عن الصرب الذين غادروها، ويختلفون عنهم في آرائهم. وأريد أن أوضح تماماً أنني لم أقرر أبداً لا أنا ولا بلغراد الحيلولة دون مشاركة النواب الصرب في حكومة كوسوفو. إنما الحالة في كوسوفو هي التي تحول دون مشاركتهم.

ومن المهم أن نتذكر أن عدد صرب كوسوفو الموجودين في صربيا والجبل الأسود - من المشردين داخليا واللاجئين - يفوق عددهم في كوسوفو نفسها بثلاثة أضعاف. وإني أقول هذا تأييدا لبياني بأنهم يحملون وجهات نظر تختلف عن أولئك الذين بقوا في كوسوفو.

ولكي نساعد الصرب على البقاء في كوسوفو ضمن مجتمع متعدد الأعراق حقا، من الضروري جدا أن نحرز تقدما جوهريا في عدد العائدين. ولقد سمعت وأعرف تماما الحجج التي ساقها الأمين العام المساعد العنابي ولدى عودتي إلى بلغراد إنني على استعداد، للتشاور مع ممثلي بوفراتاك لكي يوضحوا موقفهم إلى حد أبعد. بيد أن القرار النهائي، سيكون بيدهم.

ومع ذلك، ونظرا لمخاوفهم الحقيقية ، فإني ألاحظ أنه سيكون من الضروري في مقابل ذلك، أن أزودهم بتأكيدات محددة بأنه سيبذل كل جهد ممكن لتحسين عملية عودة الصرب وغير الألبان إلى ديارهم في كوسوفو. وعلينا ألا نسمح للمسائل الأمنية أن تهيمن على عملية العودة أو أن تُستعمل لتثبيط عزيمة العائدين المحتملين. وإن سلطات بلغراد على استعداد كامل لتزويد بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو بكل المساعدة الضرورية لحل هذه المسائل ولتحسين عملية العودة.

وأخيرا، إن ممثلي بوفراتاك ممتنون لمنصب وزير الزراعة المعروض عليهم. بيد أنهم طلبوا مني أن أحمل رسالتهم إلى المجلس بأن هذه الحقيبة ليس لها أي أهمية مطلقا بالنسبة لمستقبل وبقاء الصرب في كوسوفو. ولذلك، أطلب مساعدة المجلس وتأييده في القيام بما في وسعنا، معا، لتشجيعهم على الاشتراك في حكومة كوسوفو. ونحن لا نستطيع النجاح في هذا المسعى ما لم نتعاون تعاونا وثيقا جدا بهذا الخصوص. ونحن تحت تصرف المجلس وأود أن أطمئن الأعضاء بأننا نبذل قصارانا، بدون ممارسة أي ضغط لا لزوم له.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ليس هناك متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم هذه المرحلة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.